



محاضرات في :

(قضايا اقتصادية معاصرة)

إعداد

د/ عبير منصور عبد الحميد

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة

٢٠٢٣-٢٠٢٤م

اسم المقرر	(قضايا اقتصادية معاصرة)
الفرقة	الرابعة
الشعبة	الاقتصاد
استاذ المادة	عبيد منصور عبد الحميد
العام الجامعي	٢٠٢٣-٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل

رب زدنى علما

صدق الله العظيم

(سورة طه - الآية ١١٤)

الأهداف العامة للمقرر :

بعد الإنتهاء من هذا المقرر يكون الطالب قادر على أن:

- ١- يفهم مشكلة البطالة وأسبابها وأثارها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى الاقتصاد المصرى بصفة خاصة.
- ٢- يُلم بقضية التضخم وأثارها على الاقتصاد.
- ٣- يدرك مشكلة الدين العام المحلى والخارجى وأثاره على الاقتصاد المصرى.
- ٤- يوضح أثر تحرير الصرف على الاقتصاد .

فهرس المحتويات :

الصفحة	الموضوع	٢
<u>٢</u>	الآية القرآنية	١
<u>٣</u>	الأهداف العامة للمقرر	٢
<u>٤</u>	فهرس المحتويات	٣
<u>٢١-٥</u>	الفصل الأول : مفهوم البطالة وأثارها على الاقتصاد المصرى.	٤
<u>٥٤-٢٢</u>	الفصل الثانى: التضخم وأسبابها وأثارها على الاقتصاد المصرى.	٥
<u>٨٢-٥٥</u>	الفصل الثالث: الدين العام وكيفية إدارته.	٦
<u>٩٩-٨٣</u>	الفصل الرابع: مفهوم وأنواع ونظريات سعر الصرف ومشاكل تحديده.	٧
<u>-١٠٠</u> <u>١٠١</u>	مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة	٩
<u>-١٠٢</u>	المراجع التى تم الاعتماد عليها	١٠

<u>١٠٣</u>		
------------	--	--

الفصل الأول: مفهوم البطالة وأثارها على الاقتصاد :

أهداف الفصل الأول:

بعد الإنتهاء من دراسة الفصل الأول يكون الطالب قادراً على أن:

١- يوضح مفهوم البطالة في الأدبيات الاقتصادية.

٢- يفهم أسباب مشكلة البطالة.

٣- يذكر أثار مشكلة البطالة على الاقتصاد.

الفصل الأول: مفهوم البطالة وأثارها على الاقتصاد:

مقدمة:

تعد البطالة ظاهرة عالمية ذات آثار سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وتعد تلك المشكلة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه معظم النظم الاقتصادية في العالم. وتعمل الحكومات جاهدةً على خفض معدلاتها والتخفيف من آثارها. كما أنها أصبحت أيضا إحدى مجالات اختبار قدرة النظام الاقتصادي على النمو بالسرعة الكافية لتوفير فرص العمل.

وتحدث البطالة لأسباب مختلفة مثل انخفاض مستوى الاستثمارات، أو ضعف الكفاءة في استخدام الموارد كما في حالة الأزمات المالية العالمية، وقد تنتج البطالة أيضا بسبب انخفاض في طلب المستهلكين سواء على المستوى المحلي أو العالمي. ويترتب على ذلك إهدار في

الطاقة الإنتاجية من الناحية الاقتصادية، وقد يصاحبه عنف اجتماعي واضطراب سياسي في بعض الأحيان. وتُعتبر البطالة في الاقتصاد المصري مشكلة هيكلية ذات جذور منذ عدة عقود، وحاولت الحكومات المتعاقبة التعامل معها على نحو أو آخر، إلا أنها تفاقمت وأصبحت من المعالم الأساسية لضعف عملية النمو والتنمية في مصر.

لكن علاوة على استدامة البطالة كمسكلة اقتصادية هيكلية في مصر تأثر الاقتصاد المصري تأثراً بالغاً بالأحداث والاضطرابات السياسية المتتالية خلال الفترة الانتقالية التي أعقبت ثورة يناير ٢٠١١ وحتى الآن. وأثرت هذه الأحداث بشكل مباشر وغير مباشر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، حيث انخفض معدل النمو في عام ٢٠١٢ ليصل إلى ٢,٢% مقارنة بـ ٥,١% في عام ٢٠١٠ وانعكس ذلك بدوره على العديد من المتغيرات المهمة ومنها معدلات البطالة التي تخطت حاجز ١٣% في عام ٢٠١٣م.

أولاً : مفهوم البطالة :

وتعرف البطالة على أنها «الأفراد الذين لا يعملون ذهنياً أو عضلياً أو غير ذلك من الأعمال، ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عنه، لكن ليس لهم فرص للعمل وهي نتيجة للتنافس في الإنتاج واتباع سياسة الاحتكار وهي تزيد من النظام الرأسمالي» ، وكما وتعرف البطالة على أنها «حالة الأشخاص الذين ليس لديهم وظيفة يمارسونها، ولم يتمكنوا من الانخراط في القوى العاملة الفعّالة في المجتمع، حيث إنهم يسعون للحصول

على وظيفة باستمرار، « ويرتبط مصطلح البطالة بالقدرة على ممارسة العمل مع ضرورة سعي الشخص لإيجاد فرصة للعمل .

ثانياً: البطالة في الأدب الاقتصادية:

تعددت التعاريف لمفهوم البطالة ومن أكثرها استخداماً تعريف منظمة العمل تعددت التعاريف لمفهوم البطالة ومن أكثرها استخداماً تعريف منظمة العمل رغم استعدادهم له وقيامهم بالبحث عنه بأجر أو لحسابهم الخاص، وقد بلغوا من السن ما يؤهلهم للكسب والإنتاج () .(اووفقاً لذلك التعريف فإن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل، وهو قادر وراغب فيه، ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده. واختلفت المدارس الفكرية الاقتصادية في تعريف البطالة كما سيتضح من الجزء التالي:

١- البطالة في الفكر الكلاسيكي:

ووفقاً للفكر الكلاسيكي إذا تُرك سوق العمل حراً دون تدخل فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق التشغيل الكامل عند وضع التوازن، وبذلك فإن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يمكنه إيجاد فرصة عمل ، ويمكن اعتبار قانون ساي للأسواق للاقتصادي بانتيست ساي من أبرز إسهامات الكلاسيك التي توضح وجهة النظر هذه، ومضمون هذا القانون أن إنتاج البضائع في الاقتصاد ينتج عنه طلب مساو له يكفي لشراء العرض الكلي لتلك البضائع، لا أكثر ولا أقل. وبضمن ذلك عدم وجود أي إفراط في الإنتاج، بمعنى أن يبيع

البضائع ينتج عنه عائد في شكل أجور أو فائدة أو ربح أو ريع، ويتم إنفاق ذلك العائد مرة أخرى في شراء الناتج بما يضمن عدم وجود نقص في الطلب أو إفراط في الإنتاج.

وبذلك يتوازن الاقتصاد عند حالة التشغيل الكامل للعمالة، وأشار ساي أيضا إلى إمكانية ادخار بعض الأشخاص في الاقتصاد جزء من حصيلة البيع يتم استثماره بعد ذلك، ولا يترتب على ذلك أى اختلال بين الطلب والعرض، حيث أن الأسعار تُعدل نفسها بحيث لا يمكن أن يوجد أى فائض عام في البضائع أو أى نقص عام في القوى الشرائية. ويتضح من ذلك المنظور أنه لا توجد بطالة إجبارية وإنما توجد البطالة في شكل واحد فقط هو البطالة الاختيارية. والسبب الرئيسي لحدوث ذلك هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية في تحديد الأجر عند مستوى أعلى من أجر التوازن. وظل قانون ساي مترعباً وسائداً في الفكر الاقتصادي، حتى حدوث الكساد الكبير في عشرينيات القرن الماضي، وفشله في تفسير ذلك أو معالجته.

٢- البطالة في الفكر الكينزي:

بعد أن عجزت النظرية الكلاسيكية عن تفسير حالة الكساد الكبير، وعدم تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل العمالة الكاملة التي يأتي منها تدفق الطلب الذي يحقق التوازن، أوضح الاقتصادي جون ماينارد كينز أن الاقتصاد الذي يحقق التوازن، أوضح الاقتصادي جون ماينارد كينز أن الاقتصاد يتوازن في ظل وجود البطالة وهو ما يعرف بالتوازن الناقص

للعاملة، وذكر كينز أيضا إمكانية احتفاظ الأفراد بالنقود واكتنازها، وفي تلك الحالة لن تتواءم الأسعار مع الانخفاض في تدفق الطلب، ويمكن أن تواجه البضائع نقص في الطلب عليها، ويصبح القائمون بصناعتها في حالة تعطل. ويجب على الدولة التدخل واتخاذ إجراء تصحيحياً عن طريق الاقتراض والإنفاق لاستكمال تدفق الطلب. ووفقاً لكينز يمكن أن يتوازن الاقتصاد في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة.

٣- البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث:

يرى أنصار الفكر الاقتصادي الحديث أن البطالة يمكن أن توجد في أربعة أشكال هي:

أ- البطالة الاحتكاكية

المقصود بها وجود أفراد بدون عمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه، أو يبحثوا عن فرصة عمل أفضل من تلك التي يعملون بها. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا النوع من البطالة يمثل جزءاً مرغوباً فيه، حيث ينتقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة، بهدف زيادة الأجر أو تحسين مستوى الإنتاجية والمهارة. ويترتب على ذلك زيادة الدخل وتوفير نوعية ذات كفاءة من الموارد البشرية، بالإضافة إلى نمو الناتج وتوفير فرص عمل إضافية. وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية قصيرة الأجل، وهناك عدة عوامل تؤثر على طول فترة تلك البطالة مثل مدى توفر المعلومات عن سوق العمل وتكلفة البحث عن فرصة عمل جديدة.

ب- البطالة الهيكلية:

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد، مثل اكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة والبطالة الهيكلية هي التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب عليها، ويقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري بما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال. كما أنها قد تحدث بسبب تغيرات في العمل كدخول المراهقين والشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة. وفي ظل النظام العالمي الجديد والعولمة عرفت الدول المتقدمة والنامية نوعاً جديداً من البطالة الهيكلية، بسبب ظهور الشركات متعددة الجنسيات والتي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية لارتفاع معدلات الربح في تلك الدول. وأدى ذلك إلى أن فقد كثير من العمال لوظائفهم في الدول المتقدمة. أما الدول النامية فتعاني من البطالة الناشئة عن وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد نتيجة سوء استغلال الموارد البشرية وقصور الطاقات الإنتاجية، وعجز الاقتصاد عن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص القوة العاملة المتعطلة.

وبذلك فإن البطالة الهيكلية في الدول المتقدمة تكون حالة مؤقتة تنتهي بمرور فترة زمنية، يتواءم ويتدرب فيها عنصر العمل ويكتسب المهارات الجديدة، أما بالنسبة للدول النامية فهي مشكلة مزمنة تزداد عمقاً مع مرور الزمن، وتحتاج حلولاً جذرية وإصلاحات في هيكل الاقتصاد.

ج- البطالة الدورية:

يختلف هذا الشكل من البطالة عن الشكلين السابقين، حيث تحدث نتيجة التذبذب في الدورات الاقتصادية، وما يترتب على ذلك من انخفاض الطلب الكلى. ويصاحب ذلك عادةً ارتفاع في معدلات البطالة. ويحدث هذا في فترات الركود والكساد، وغالباً ما يقل حجم الناتج ويظل مستوى الأسعار مرتفعاً في حالة الركود مثلما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة من ١٩٢٤ وحتى ١٩٢٧ والذي تحول إلى حالة الكساد العظيم في ١٩٣٣، وصحبه ارتفاع كبير في معدلات البطالة، وهذا التذبذب في الدورة الاقتصادية قد يكون ناتجاً عن السياسات المقيدة والمؤدية إلى الانكماش، أو إلى ارتفاع معدلات التضخم، أو إلى الاختلاف في القرارات والنظم الاقتصادية.

وفى أحيان أخرى يرجع السبب إلى اكتشاف المخترعات الحديثة، والتي يؤدي انتشارها إلى حالة رواج وتوفير فرص العمل. وفى حالة عدم وجودها ينخفض الناتج وتنخفض فرص العمل وترتفع معدلات البطالة. وقد يكون الرواج الاقتصادي الذي يتحقق خلال فترة الحروب سبباً في حدوث البطالة الدورية أيضاً، حيث يزداد الطلب على سلع ومعدات القتال. فيتحقق الرواج ويزداد الطلب على العمل، وبعد انتهاء فترة الحرب ينخفض الطلب على العمال، ومن هنا تحدث البطالة الدورية .

د- البطالة المقنعة:

هي الحالة التي يشغل فيها بعض الأشخاص وظائف يتقاضون عنها أجوراً دون أن يضيفوا شيئاً إلى الإنتاجية، ولا يتأثر حجم الإنتاج في حالة الاستغناء عنهم، وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول التي تتميز

بالتضخم السكاني، ويتركز في المؤسسات الحكومية الكبيرة والوحدات المملوكة للدولة، حيث يتم التشغيل لتحقيق أغراض اجتماعية وسياسية، وبذلك يمكن القول أن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل.

ثالثاً: أسباب مشكلة البطالة في مصر

على الرغم من أن الاقتصاد المصري يعاني حالياً من تفاقم مشكلة البطالة كمياً ونوعياً، حيث أنها تخطت حاجز ١٣ % وفقاً للبيانات الرسمية، إلا أن جذور تلك المشكلة ترجع إلى عدة عقود مضت حتى وصلت إلى وضعها الحالي. وعرفت فترة الستينات بمرحلة التوظيف الكامل، ولم تتعد نسبة البطالة آنذاك ٣,٢ % ويرجع ذلك إلى الاستثمارات الحكومية الضخمة في مجالات عديدة مثل البنية الأساسية وقطاعات الزراعة وصناعات الإحلال محل الواردات. بالإضافة إلى الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي، حيث بلغ نصيب الناتج الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٥٨ % وتبنت الحكومة سياسة تشغيل جميع الخريجين ذوي المؤهلات العليا والمتوسطة، والذي كان سبباً في ظهور البطالة المقنعة. ومن الملاحظ أن انخفاض معدلات البطالة في تلك الفترة يرجع إلى ارتفاع معدلات النمو بسبب إتباع الحكومة سياسة الانفتاح الاقتصادي وتزايد تدفقات الموارد الأجنبية، بالإضافة إلى تنامي القطاع غير الرسمي وتزايد معدلات الهجرة الخارجية، نتيجة تزايد الطلب على العمالة المصرية في دول الخليج بعد ارتفاع أسعار النفط بها.

إلا أنه منذ منتصف السبعينات عجزت الحكومة عن الاستمرار في سياسة تشغيل الخريجين لتضخم مؤسساتها بالعمالة، الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة السافرة بجانب البطالة المقنعة في المؤسسات الحكومية. ومنذ منتصف الثمانينات ارتفعت معدلات البطالة بسبب انخفاض معدل الهجرة لدول الخليج بسبب حرب الخليج وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، حيث سجلت %١٥ تقريباً وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦ ونتيجة لتطبيق مصر سياسات وإجراءات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك سياسات الخصخصة وبيع الشركات المملوكة للقطاع العام تم تسريح حوالي ٧٥٠ ألف عامل وموظف في الفترة من ١٩٩١ - ٢٠٠٥م سواء بسبب بلوغ السن القانونية للتقاعد، أو بسبب نظام المعاش المبكر. ورغم حدوث التحسن في معدلات النمو في تلك الفترة، حيث سجلت %٣ و %٤ و %٥ في أعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م و ٢٠٠٣/٢٠٠٤م و ٢٠٠٤/٢٠٠٥م على الترتيب، إلا أن معدلات البطالة ظلت مرتفعة لتسجل ٩,٩% و ٩,٨% و ١٠% خلال أعوام ٢٠٠٢/٢٠٠٣م على الترتيب ٢٠٠٤/٢٠٠٥م.

وفي عام ٢٠٠٤م تم تطبيق المرحلة الثالثة من البرنامج. وتأثرت معدلات البطالة نتيجة لذلك بشكل إيجابي، حيث انخفضت لتصل إلى ٨,٧% في عام ٢٠٠٧م ولكنها ارتفعت في عام ٢٠٠٩م لتسجل ٩,٤% بسبب الأزمة التمويلية العالمية. وظلت معدلات البطالة عند ٩% حتى ثورة يناير ٢٠١١م والتي نتج عنها تحولات عديدة في الاقتصاد المصري أثرت على معدلات البطالة.

رابعاً: آثار البطالة:

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يوماً بعد يوم. ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

١- الآثار النفسية والاجتماعية:

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرت ه لنفس ه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولاً عن أسرة تعول على ه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزاً لا يدري كيف يرد على ها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هو معروف؟. في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصاً عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد اليد للآخرين.

وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتختلف أوضاعهم الصحية، أو تأخرهم عن

الزواج، وانشاء الأسرة، أو عجزهم عن تحمل مسؤولية أسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة من هم يسيطر على هم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي.

كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزيد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض من هم على شرب الخمر و تعاطي المخدرات، بل ووجد أن ٦٩% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. و نتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالإضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكرهية المجتمع، وصولاً إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلاً عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعليم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

٢- الآثار الأمنية و السياسية:

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها و هي ترفع شعار التململ

والتمرد، و مع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة، ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة .

فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين ، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أن لها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص علىها، لا أن تتكالب علىها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

٣- الآثار الاقتصادية:

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر - أيضاً من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة

إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتي تشهد - غالبًا - افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابل هـ من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين ١٥ - ١٠% من عدد المهاجرين في العالم البالغ عددهم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي ١٨٠ مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هو نموّ الإنتاج، و بالتالي فإن تباطؤ النمو الاقتصادي يعني ارتفاعاً في معدّلات البطالة. و هكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة و منذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الإنتاج مقارنة بنمو سريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النمو في القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

إن وجود جزء كبير من القوى العاملة خارج بنية الإنتاج يعتبر خسارة للاقتصاد الوطني من حيث قياس حجم الناتج المهودور نتيجة تعطل فئات واسعة من قوة العمل، هكذا تتخفف القدرة الشرائية ويعجز العامل عن تحقيق أبسط الرغبات والاحتياجات مما يؤثر سلباً على

أدائه الحدي سواء داخل العمل أو خارجه، هذه الوضعية تتكرر أيضا في حالة البطالة المقنعة حيث يصبح دخل العامل عبئا على الإنتاج وبالتالي تراجع الأرباح مما يؤثر سلبا على الادخار والاستثمار. إن البعد الاقتصادي للبطالة يتجلى أيضا في حجم الخسارة التي يتكبدها الاقتصاد الوطني عندما يواجه عطالة حاملي الشهادات، إذ أن تكلفة التعليم والتكوين تصبح في حالة العطالة استثمارا بدون مردودية، إذ أن حاملي الشهادات عوضا أن يلتحقوا بدورة الإنتاج الحدي للاقتصاد، فإنهم غالبا ما يضيعون هذه المعارف في سنوات البحث عن الشغل وفي النهاية يقبلون على وظائف ومهن لا تتطلب تأهيلا محددًا مما يساهم في تفاقم بطالة غير المتعلمين كما أن البعض منهم يكون مضطرا على ركوب موجة الهجرة وخاصة ما بات يعرف منذ سنوات بهجرة الادمغة في اتجاه بلدان الشمال وهي ظاهرة تعرفها بلدان العالم الثالث مما يساهم على المدى البعيد في تأخر الاقتصاد بالنظر إلى افتقاد عنصر أساسي في الاقتصاد الحديث ألا وهو العنصر البشري.

ويبدو أن التأثيرات لا تنحصر في المستويات السابقة، فالاقتصاد يتحمل تكاليف باهظة للانعكاسات الأمنية والاجتماعية والصحية لظاهرة البطالة حيث تؤدي البطالة إلى التشتت الأسري مع ما يرافقه من تبعات مالية، وإلى الجنوح بما يمثله من تحدي أمني والذي يستوجب بدوره أموال كما أن الجانب الصحي العضوي والنفسي يحتاج

بدوره إلى ميزانية للحد من نتائجه السلبية وكل هذه الأموال تتسرب من الإنتاج الذي كان من شأنه أن يفتح فرصاً للتشغل.

خامساً : كيفية مواجهة ظاهرة البطالة:

لقد حلّ الاسلام مشكلة الحاجة المادية والبطالة، تحليلاً نفسياً كما حلها تحليلاً مادياً منها ما روي عن رسول الله (صل الله عليه وسلم) قول ه: «إنّ النفس اذا أحرزت قوتها استقرت.» وهذا النص يكشف العملية التحليلية للعلاقة بين الجانب النفسي من الانسان، وبين توفر الحاجات المادية، وأثرها في الاستقرار والطمأنينة، وأن الحاجة والفقير يسببان الكآبة والقلق وعدم الاستقرار، وما يستتبع ذلك من مشاكل صحية معقّدة، كأمراض الجهاز الهضمي والسكر، وضغط الدم، وآلام الجسم، وغيرها. والبطالة هي السبب الأوّل في الفقر والحاجة والحرمان، لذلك دعا الاسلام الى العمل، وكره البطالة والفراغ، بل وأوجب العمل من أجل توفير الحاجات الضرورية للفرد، لاعالة من تجب اعالت ه.

ولكي يكافح الاسلام البطالة دعا الى الاحتراف، أي الى تعلم الحرف؛ كالتجارة والميكانيك والخياطة وصناعة الأقمشة والزراعة... الخ ولقد وجّه القرآن الكريم الأنظار الى العمل والانتاج، وطلب الرزق، فقال: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور). (الملك ، ١٠) ، وقال: (الجمعة فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله) (الجمعة ، ١٠) .

بالإضافة إلى الشواهد الدينية سواء كانت من الكتاب أو السنة على كيفية مجابهة و معالجة مشكلة البطالة. و باعتبار كون البطالة تعد

بمثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن من ها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

١- تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعليم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.

٢- خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها، هنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.

٣- يرى بعض المراقبين أنه لم يعد في مقدرة الدول العربية - كل على حده - معالجة مشكلة البطالة، بسبب الحاجة إلى فتح الأسواق وإلغاء الحواجز على التجارة البينية من جهة، والتكتل الاقتصادي العربي (المشترك) السوق العربية المشتركة (من جهة أخرى، حيث سيساعد ذلك في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، بما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.

٤- تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية

التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.

٥- تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو ٨٠٠ مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

وخلاصة القول يمكن تصنيف المقترحات الخاصة بمعالجة مشكلة البطالة في النقاط الثلاثة التالية:

- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.
- تخفيض تكلفة العمل.
- تعديل ظروف سوق العمل.

سادساً: العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة:

يبدو الاتجاه العام في هذه العلاقة هو اعتبار أن هناك ارتباط كبير بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض نسب البطالة، و تظهر علاقة معدلات النمو الاقتصادي و البطالة من خلال التبسيط التالي:

ارتفاع معدل النمو ← زيادة نسبة التشغيل انخفاض معدل البطالة.

وتحدد نسبة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بطبيعة السياسة الاقتصادية المعتمدة، حيث يركز التحليل الكينزي على سياسة الإنعاش

عن طريق الطلب و هو الاعتقاد السائد غالبا لدى معظم الاقتصاديين، حيث ينطلقون من اعتبار أن البطالة سوف تنخفض تلقائيا إذا ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، بينما يركز اتجاه آخر أكثر ليبرالية على العرض من خلال دعم ربحية و مردودية المشاريع . غير أن الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو و تغييرنسب البطالة ، فمعدلات نمو مرتفعة تدل على حاجة الاقتصاد إلى يد عاملة إضافية يتم توظيفها من فائض سوق العمل المتكون في الفترات السابقة.

وفي المقابل تدل حالة الركود الذي عادة ما يتوافق مع نسب نمو منخفضة أو سلبية على زيادة نسب البطالة بفعل فقدان مناصب العمل. بينما يؤدي تباطؤ الاقتصاد إلى انخفاض في خلق مناصب العمل الجديدة تقل عن المستوى الطبيعي الذي يفترض أن تبدأ عنده البطالة في الانخفاض. هذا الأمر يعتبر طبيعيا في التحليل النظري للعلاقة بين النمو و تغير نسبة البطالة، غير أن ما يحد من قيمة هذا التحليل هو عدم وجود تناسب بين معدلات النمو ونسب البطالة، و كذلك نجد أن نفس معدلات النمو الاقتصادي ليس لها نفس الأثر على البطالة في كل الدول و هنا يظهر مدى قدرة النمو المحقق على التأثير على البطالة خلال التحليل القياسي، وتحليل التغيرات في معدل النمو الاقتصادي في كندا تبين أنه لا توجد علاقة نسبية بين ارتفاع معدلات النمو وانخفاض في نسب البطالة، فمعدلات نمو مرتفعة لا ترتبط مباشرة بانخفاض كبير أو بنفس النسبة في البطالة. فالاقتصاد الكندي مثلا حقق في سنة ٢٠٠٠م

نسبة نمو ١.٨% مع معدل بطالة 7.2% و 3.4% مع معدل بطالة 7.7% في سنة ٢٠٠٢م.

- نسبية تأثير النمو على البطالة:

هذا الاختلاف في طبيعة النمو المحقق و أثره على البطالة هو الذي يجعل السياسات الاقتصادية في البلدان النامية تفشل في الحد من نسب البطالة رغم تحقيق معدلات نمو نوعا ما مرتفعة، و لعل هذا الأمر هو ما يجعل ظاهرة تخفيض نسب البطالة تعاني نوع من القصور النظري على الأقل من خلال سياسات دعم النمو الاقتصادي التي يفترض بها أن تؤدي إلى تخفيض نسب البطالة . فالنمو الاقتصادي تغير كمي يمكن أن يحدث في اتجاهين، أحدهما مرتبط بزيادة إنتاجية العمل و الذي عادة لا يؤدي إلى خلق فرص عمل إضافية باعتباره ناتج عن تحسن الأداء الإنتاجي لدى العمال الموجودين أصلا، و هذا النوع من النمو لا يتوافق عادة مع تخفيض كبير في نسب البطالة . و الاتجاه الآخر مرتبط بزيادة كمية في عرض العمل أي خلق مناصب عمل إضافية تؤدي إلى تخفيض في نسبة البطالة حسب طبيعة النمو المحقق .

فالنمو المرتبط بزيادة الإنتاجية لا يمكن أن يؤدي إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة، وهذا ما يخلق نوع من عدم التجانس في السياسة الاقتصادية، بحيث يتم البحث عن هدفين متناقضين في نفس الوقت، هما زيادة الإنتاجية و تخفيض نسبة البطالة . فارتفاع إنتاجية العمل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد دون الحاجة إلى توظيف يد عاملة

إضافية، غير أن الزيادة الطبيعية في عدد الوافدين الجدد لسوق العمل تشكل ضغط كبير على قدرة الاقتصاد على امتصاص هذه الزيادة .
 هذه التناقضات في مجال تصور العلاقة بين النمو و البطالة تنعكس على تصور السياسة الاقتصادية المتبعة، هل هي لتخفيض البطالة أم لتحفيز النمو؟ و هل العلاقة المباشرة بين زيادة النمو و انخفاض البطالة تعني بالضرورة أنه لا فرق بين سياسة دعم النمو و تلك الموجهة للقضاء على البطالة ؟ .ولعل القصور في تصور العلاقة بين النمو وانخفاض البطالة و اعتبار أن النمو مهما كانت طبيعته و مصدره يؤدي إلى تخفيض البطالة، يشكل أحد أكبر النقائص في تصور السياسات الملائمة للقضاء على البطالة.

- التحليل القياسي وقانون اوكن (OKUN):

يشير قانون اوكن إلى العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل تغيير البطالة، بحيث اعتبر اوكن أن البطالة هي نسبة متناقصة بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي المحتمل أو الطبيعي الذي يحققه اقتصاد ما. وحسب هذه المقاربة فإنه يفترض لكي تنخفض نسبة البطالة أن يسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو يفوق حد أدنى أو الحد الطبيعي للنمو.
 ويرتبط معدل النمو بنسبة البطالة حسب تحليل اوكن بالعلاقة التالية :

$$U=a+b(Y-Y^*)$$

وهو ما يفترض تحديد نسبة بطالة طبيعية a حددها اوكن في 3%

وكذلك تحديد نسبة نمو فعلي Y^* وتحديد التغيرات عبر الزمن يمكن تطوير نموذج اوكن من خلال اعتماد التحليل الديناميكي لنحصل على:

$$\Delta U = \hat{a} + b\Delta Y + \varepsilon$$

ΔU : التغير في نسبة % البطالة
 ΔY : معدل النمو الاقتصادي.

b : المرونة بين النمو والبطالة ε : نسبة الخطأ.

وتسمح المعاملات \hat{a} و b بتحديد نسبة النمو الطبيعي أو الفعلي الذي يبدأ عنده معدل البطالة في الانخفاض فإذا لم يتغير معدل البطالة أي $\Delta U = 0$ فإن الناتج الداخلي الخام ينمو بالمعدل الطبيعي أو الفعلي.

$$\Delta Y^* = -\hat{a}/b$$

وهي نسبة النمو اللازمة للحفاظ على نسبة البطالة دون تغير أي ضمان استقرار معدل البطالة والنتيجة أن هناك نسبة نمو تضمن فقط بقاء نسبة البطالة كما هي دون تغيير، ويبدأ التأثير بين النمو والبطالة عندما يتحقق معدل نمو أعلى من معدل الطبيعي أو الفعلي، وهنا يتم الربط بين معدل الارتفاع في النمو ومعدل الانخفاض في البطالة. ويشير b إلى العلاقة بين البطالة والنمو وهو يحدد نسبة تغير البطالة مع كل تغيير وحدوي في النمو الاقتصادي، ويكون $b = \Delta U / \Delta Y$.

الفصل الثاني: قضية التضخم وأسبابها وأثارها على الاقتصاد:

أهداف الفصل الثاني:

بعد انتهاء الطالب من دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على أن:

- ١- يوضح مفهوم التضخم وأنواعه .
- ٢- يتعرف على الآثار الاقتصادية للتضخم.
- ٣- يُلم بسياسة استهداف التضخم.
- ٤- يستطيع قياس ظاهرة التضخم.

الفصل الثاني: قضية التضخم وأسبابها وأثارها على الاقتصاد:

مقدمة :

يُعرف التضخم أنه ارتفاع مستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين. على المستوى الجزئي، يؤثر هذا الارتفاع على القوة الشرائية للمواطنين ويُضعف من قدرتهم المادية على تلبية احتياجاتهم المعيشية. على مستوى الكليال ، تؤثر المعدلات المرتفعة من التضخم سلباً على مستويات الاستهلاك، والاستثمار، والصادرات، وعلى القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم على النشاط الاقتصادي.

لهذه الأسباب، تعتبر ظاهرة التضخم من بين أهم الموضوعات الاقتصادية التي تشغل صنّ الاقتصادية التي تشغل صنّاع السياسات الذين ينصب تركيزهم على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والحدّ من ظاهرة التضخم وأثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية. بناءً عليه، يُلقي الكتاب الضوء على مفهوم التضخم وأسبابه وأنواعه وآثاره الاقتصادية، وكيفية قياسه ، والسياسات التي تتبناها الحكومات لتحقيق استقرار مستويات الأسعار المحلية.

أولاً: مفهوم التضخم:

هناك عدد من التعريفات للتضخم، لكن بشك عام يُعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة من المواطنين.

بناء على ما سبق، فظاهرة التضخم تتضمن فعلياً ما يلي:

- أن يكون ارتفاع الأسعار مستمرا وليس مؤقتاً.

- أن يشمل هذا الارتفاع شريحة واسعة من السلع والخدمات التي تهم عموم المواطنين.

بالتالي، فإن أي ارتفاع مؤقت للأسعار أو أي ارتفاع يحدث لأسعار سلع وخدمات تهم شريحة محدودة من المجتمع لا يُمكن اعتباره "تضخماً".

يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على القوة الشرائية للمستهلكين، لأن هـ يعني أساساً انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، أي انخفاض كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحد واحد من النقود شراؤها في فترة زمنية محددة مقارنةً بالفترات السابقة، ويؤدي كذلك إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الدولية الرئيسية. كما يؤثر أيضاً على قرارات الاستثمار لأن الارتفاع الكبير في معدل التضخم يعني ارتفاع مستوى التكاليف التي سيتحملها المستثمر بالتالي انخفاض مبيعاته المتوقعة.

تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات. كما قد يعكس ضغوطات تتعرض لها قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع كبير في أسعار السلع المستوردة.

ثانياً : أنواع التضخم:

ثمة عدة أنواع من التضخم بحسب عدد من المعايير وذلك على النحو التالي:

١- معيار تحكم الدولة في جهاز الأسعار :

يُمكن وفق هذا المعيار تقسيم التضخم إلى نوعين هما:
 أ- **التضخم الظاهر** : ويسمى أيضاً بالتضخم المفتوح، وترتفع في إطاره الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أي تدخل من جانب الدولة.

ب- **التضخم المكبوت** : هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفاً للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثم الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية.

٢- معيار حدة التضخم : ويُمكن وفق هذا المعيار التمييز بين ثلاثة

أنواع للتضخم كما يلي:

أ- **التضخم الجامح**: وهو أخطر أنواع التضخم على تأثيراً للاقتصاد الوطني، إذ ترتفع الأسعار بشكل مستمر وسريع يصعب السيطرة

عليها مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وخفض الأجور الحقيقية للعمالة.

ب- **التضخم غير الجامح** : ويكون أقل خطورة، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية ممثلة بشكل أساسي في البنك المركزي.

ج- **التضخم الزاحف** : ويسمى أيضاً التضخم المعتدل، ويحدث عندما ترتفع الأسعار بنسبة معتدلة سنوياً لا تشكل ضرراً اقتصادياً حيث تستقر عند مستويات منخفضة وتسجل رقماً واحداً فعندما تزيد الأسعار بنسبة معتدلة يدفع ذلك المستهلكين لزيادة مشترياتهم على الفور في محاولة لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل مما يعزز جانب الطلب الكلي. لهذا السبب يحدد مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، معدل التضخم المستهدف عند نسبة ٢%، وهذا المعدل يختلف من دولة لأخرى، ويختلف أيضاً ما بين الدول النامية والمتقدمة.

فانفترض أن هنالك سلعة تبلغ قيمتها 100 دولار أمريكي، وأن الأسعار تنخفض بنسبة ١٠%، فإن تلك السلعة ستكلف 90 دولاراً أمريكياً فقط في العام المقبل. ولأن هذه السلعة ستكون أرخص في العام المقبل، فإن الناس سيتراجعون عن إنفاق أموالهم في الوقت الحالي، مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة وتقليل الإنتاج لها، بالتالي ستحتاج الشركات إلى تخفيض الوظائف. لهذا السبب، تحاول الدول اختيار مستوى معقول للتضخم وهو أمر جيد للاقتصاد بأكمله.

٣- معيار مصدر الضغط التضخمي :

ينقسم التضخم بحسب مكوناته المختلفة إلى أربعة أنواع رئيسة تشمل :

أ- **تضخم دفع الطلب**: ينتج التضخم في هذه الحالة بسبب ارتفاع مستوى الطلب (الإنفاق الكلي) المجتمع في وبقاء الإنتاج عند نفس المستوى، بحيث يعجز القطاع الإنتاجي عن تلبية الزيادة في الطلب الكلي، فيختل التوازن الكلي، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار التي تتجه نحو الارتفاع.

ب- **تضخم دفع النفقة**: في هذه الحالة تنتج الضغوط التضخمية عن ارتفاع تكلفة الإنتاج لأي مكون يدخل في إنتاج سلع ال (المواد الخام، الوقود، الأجور أو غيرها)، بالتالي يلجأ المنتجون إلى رفع أسعار هذه السلع والخدمات لتغطية الارتفاع في مدخلات الإنتاج.

ج- **التضخم المستورد**: عندما تتعرض العملة المحلية لضغوطات نتيجة انخفاض قيمتها أمام العملات الأجنبية، ترتفع بشكل كبير أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية. في هذه الحالة يتحمل المستهلكون كلفة هذا الانخفاض في قيمة العملة عند قيامهم باستهلاك سلعة أو خدمة مستوردة بالكامل أو بها مكون مستورد. يزداد تأثير هذا المكون كلما ارتفعت نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة من الخارج في هيكل الإنتاج المحلي.

د- **توقعات التضخم**: عندما يدرك المستهلكون أن المستوى العام للأسعار في دولتهم يتجه بشكل عام نحو الارتفاع، سيدفعهم ذلك إلى تضمين

هذه الزيادة في الأسعار في أية تعاقدات مستقبلية وهو ما يدفع باتجاه المزيد من تصاعد الأسعار.

جميع الأنواع السابقة من التضخم يمكن السيطرة عليها أو الحد من شدتها، ولكن التضخم الجامح يعد الأكثر صعوبة في السيطرة عليه ، كونه يؤثر بشكل كبير على القوة الشرائية للنقود، ولأنه يعكس أحياناً خللاً هيكلياً في الاقتصاد، أو أزمات كبيرة يصعب حلها في وقت قصير أو خ من خلال سياسات إدارة جانب الطلب الكلي.

ثالثاً: قياس التضخم:

نظراً للآثار السلبية المترتبة على التضخم، تهتم الجهات المعنية في الدولة عادة بقياسه ويتم ذلك من خلال استخدام طريقة الأرقام القياسية، للتعرف على كيفية تطور الأسعار خلال مرحلة زمنية معينة لسلعة ما، مكن حيثُ من خلال الرقم القياسي المقاربة ما بين السعر في فترة زمنية ما التي تُعرف في هذه الحالة "بفترة المقارنة" والسعر السائد في فترة أخرى، التي تُعرف في هذه الحالة بـ "فترة الأساس" التي يتم تحديثها بشكل دوري في الغالب كل خمس سنوات.

هناك عدد من الأرقام القياسية التي تستخدم لقياس التضخم بما

يشمل:

١ - الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين - الذي سيتم في هذا الكتاب التركيز على بشكل أكبر - التطور في المستوى العام لأسعار

السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية التي يقوم المستهلكون باستهلاكها خلال فترة زمنية محددة من خلال عمليات البيع بالتجزئة. كما يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين واحداً من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية التي تُستخدم لقياس التضخم في دول العالم. يتمثل الهدف الرئيس من احتسابه في رصد واقع التغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات بشكل عام لمعرفة مدى التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود وما يترتب علىها من تعديل في الأجور وأسعار الخدمات.

كما يُعد أيضاً أحد المؤشرات التي تهتم عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية، حيث يُستعمل كمؤشر لدراسة المستوى المعيشي للفرد، واتجاهات تطور مستويات الإنتاج مقارنة بمستويات الطلب علىها، كما يعتبر موجهاً مهماً للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار.

يتم قياس مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين عن طريق الخطوات التالية:

- تحديد مجموعة من السلع الأكثر استهلاكاً من قبل أفراد المجتمع (كالسكن، والغذاء، والأدوية، والتعليم، وغيرها)، بما يمثل سلة السلع والخدمات التي يشتريها المستهلك المتوسط.
- إيجاد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة لنقطة زمنية محددة.
- حساب تكلفة سلة السلع والخدمات باستخدام بيانات الأسعار خلال فترات زمنية مختلفة.

- تحديد سنة واحدة كعام الأساس، كمعيار للمقارنة مع السنوات الأخرى.
- حساب مؤشر أسعار المستهلك عن طريق قسمة سعر سلة السلع والخدمات في سنة محددة على سعر السلة نفسها في سنة الأساس × ١٠٠ .

$$\text{مؤشر أسعار المستهلك} = \frac{\text{سعر سلة السلع والخدمات}}{\text{سعر سلة سنة الأساس}} \times ١٠٠ .$$

ومن ثم يُمكن حساب معدل التضخم ممثلاً في النسبة المئوية للتغير في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين ما بين فترتين زمنيتين. نظراً لأهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، فإن الكثير من الدول تعدّه وتنتشره بصفة دورية (سنوية، ربع سنوية، شهرية)، نظراً لارتباطه بأعباء المعيشية التي يتحملها المواطن.

ولكن ما الذي يعنىه إعلان الجهات المختصة عن رقم ما لمعدل التضخم؟ حينما يتم الإعلان عن معدل التضخم، فإن هذا المعدل يُمثل النسب المئوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الذي يتم احتسابه من قبل الأجهزة الإحصائية في الدولة بناءً على أسعار سلة من السلع والخدمات - كما سبق الإشارة - التي تمثل متوسط مشتريات أسرة عدد أفرادها أربعة أشخاص. بالتالي، فإن ارتفاع هذا المعدل يعني أن هذه الأسرة أصبحت تحتاج المزيد من النقود لتلبية نفس القدر من استخداماتها من السلع والخدمات ومن ثم انخفاض في مستويات رفاهية هذه الأسرة.

أما إذا تراجع معدل التضخم، فإن ذلك يعني أن هذه الأسرة أصبح بإمكانها الوفاء باحتياجاتها من السلع والخدمات بقدر أقل من النقود، وهو ما يعني مساحة للمزيد من الادخار، وتحسن مستويات رفاهية هذه الأسرة.

❖ هجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:

يتم قياس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين باستخدام طريقة العينات، حيث يتم اختيار عينة من السلع والخدمات التي تهم المواطن العادي ودراسة تطور أسعارها خلال فترة زمنية معينة. تتوقف صحة ودقة الأرقام القياسية للأسعار التي يتم الإعلان عنها على دقة ومدى دقة وشمولية عملية رصد أسعار السلع والخدمات المتضمنة في السلة استجابة لقوى العرض والطلب.

لذلك قد لا تشير الأرقام القياسية التي تتضمن عدد كبير من السلع التي يتم تحديد أسعارها إدارياً (أي يتم تحديد أسعارها من قبل الحكومات) بشكل دقيق إلى حقيقة التغيرات التي يشهدها المستوى العام للأسعار، ومن ثم تتخفف درجة مصداقيتها.

من خلال ما سبق، فإن من هجية تركيب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين تعتمد في الأساس على:

• تحديد السلة التي سيتم جمع أسعارها بصفة دورية لبعض السلع والخدمات المختلفة مقسمة حسب مجموعات مختلفة (الغذاء، المشروبات، الإسكان، التعليم، الخدمات، النقل والمواصلات، الترفيه...).

• تحديد الأوزان الترتيبية لكل من المجموعات السابقة ولكل سلعة أو خدمة متضمنة بها من خلال مسوحات لدخل ونفقات الأسر التي تحدد الأهمية النسبية لكل سلعة أو خدمة يستهلكها المستهلك مقارنة بغيرها من السلع والخدمات.

بناءً على ما سبق، يكمن تحديد منهجية تركيب الرقم القياسي في التالية العناصر :

-سلة المستهلك:

مجموعة السلع والخدمات التي يُقبل علىها المستهلك، ويتم تحديدها من واقع مسح دخل وإنفاق الأسرة.

-سعر المستهلك:

هي القيمة التي يدفعها المستهلك للحصول على سلعة أو خدمة ما.

-الأوزان الترتيبية:

تعطى لكل سلعة أو خدمة في سلة المستهلك، ويتم استخلاصها من نتائج مسح دخل ونفقات الأسرة، ويتم التعبير عنها بنسبة الإنفاق على تلك السلعة أو الخدمة إلى إجمالي الإنفاق العام في مسح نفقات ودخل الأسرة.

-أسعار سنة الأساس:

هي متوسط أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة، ويتم مقارنة الأسعار الجارية بها. ويجب عند اختيار سنة الأساس مراعاة

اختيار سنة اعتيادية تكون خلالها الأسعار طبيعية ومستقرة بعيداً عن الأزمات التي تؤثر في النمط الاستهلاكي لأفراد المجتمع.

-سنة أسعار المقارنة:

عبارة عن أسعار السلع والخدمات التي تتضمنها سلة المستهلك ويتم جمعها بشكل منتظم مع المحافظة على نفس مواصفات تلك السلع والخدمات كما وردت في سنة الأساس.

-مجموعة الإنفاق:

هي مجموعة من السلع والخدمات المتضمنة في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم المستهلك بالإنفاق علىها للأغراض المعيشية. وتكون مجموعة الإنفاق مجموعة رئيسية متجانسة تتضمن مجموعات أصغر منها وكل واحدة تحتوي بدورها على السلع وعدد من الخدمات الفرعية.

الفرق بين "الرقم القياسي" لأسعار المستهلك و"التضخم الأساسي" يعتبر الرقم القياسي لأسعار المستهلكين من أهم المؤشرات

الاقتصادية التي يتم إعدادها من قبل الأجهزة الإحصائية في مختلف دول العالم، حيث يستخدم في قياس التضخم وتكاليف المعيشة، كما يعكس هذا المؤشر التغير في القوة الشرائية للنقود. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تستخدم في إعداد تقديرات الحسابات القومية بالأسعار الثابتة.

لكن في المقابل تحتاج المصارف المركزية التي تتبنى سياسة استهداف التضخم وتعتبره مرتكز اسماً للسياسة النقدية إلى احتساب ما يُعرف بمؤشر - التضخم الأساسي - أو "لب التضخم" الذي يساعد على قياس المكونات التضخمية التي يُمكن لسياسات البنوك المركزية التأثير على ها بهدف إبقاء معدلات التضخم عند مستويات محددة مستهدفة من قبلها.

لتوضيح ذلك، قد يتمثل الهدف الأساسي لبعض البنوك المركزية في السيطرة على معدلات التضخم وإبقائها عند مستويات لا تضر بمعدلات نمو الناتج المحلي. بالتالي، تقوم البنوك المركزية بإعلان مستهدفات التضخم التي تريد بلوغها وتستخدم أدوات السياسة النقدية المختلفة للوصول إلى هذا المعدل المستهدف من التضخم.

لكن في الحقيقة فإن بعض مكونات التضخم مثل التضخم المدفوع بعوامل دفع النفقة التي ينتج عن ها تُثيرات مؤقتة في المستوى العام للأسعار تبقى خارج سيطرة البنك المركزي. في المقابل، يعتبر التضخم المدفوع بعوامل جذب الطلب أهم مكون يُمكن للسياسة النقدية التأثير على ها. لذلك كان من الضروري أن يكون هناك بعض المؤشرات القادرة على قياس المكونات التضخمية التي يمتلك البنك المركزي قدرة في التأثير على ها، ويتم استناداً إلى ها الحكم على مدى كفاءة البنك المركزي في استهداف التضخم. في هذا السياق، يعتبر مؤشر التضخم الأساسي من أهم هذه المؤشرات.

يتم احتساب مؤشر التضخم الأساسي استناداً إلى الرقم القياسي لأسعار المستهلكين مستبعداً من هـ بعض السلع المحدد سعرها إدارياً والتيتلك تتأثر بصدمات العرض المؤقتة. مثال على ذلك:

يقوم البنك المركزي المصري بإعداد ونشر مقياس التضخم الأساسي وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين الذي يعده الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء في مصر. يستخدم البنك المركزي المصري من هجبة الاستبعاد في حساب مقياس التضخم الأساس التي يتم من خلالها استبعاد لتغيرات أثر المفاجئة في مستوى أسعار السلع والخدمات الناتجة عن صدمات جانب العرض المؤقتة وكذلك استبعاد السلع المحدد أسعارها إدارياً.

تعد الخضروات والفاكهة من بين أكثر مكونات سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين الأكثر تقلباً، ومن بين أهم البنود المستبعدة من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لحساب التضخم الأساسي وتمثل 8.8 في المائة من السلة السلعية للمستهلكين. كذلك يتم من خلال مؤشر التضخم الأساسي استبعاد السلع المحددة أسعارها إدارياً وتمثل أهميتها النسبية نحو 19.4 في المائة من إجمالي السلة السلعية للمستهلكين في مصر.

٢- الرقم القياسي لأسعار المنتجين :

يقيس التطور في مستوى الأسعار بيع ما بين المنتجين المحلي في مقابل إنتاجهم من العديد من السلع (مكونات الإنتاج) ، وبعض الخدمات.

٣- مُكْمَش الناتج المحلي الإجمالي GDP Price Deflator:

يقيس التغير في أسعار جميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل الدولة، ويعكس بشكل رئيس مدى تأثير القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) بالتغيرات في المستوى العام للأسعار. يتصل هذا المؤشر بسلسلة أوسع من السلع والخدمات في الاقتصاد مقارنة بكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلكين أو المنتجين.

❖ منحنى فيليبس:

منحنى فيليبس هو مفهوم اقتصادي سمي بهذا الاسم نسبة إلى الاقتصادي ويليام فيليبس وهو اقتصادي بريطاني، ويشير فيليبس منحنى إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة وفق الدلائل التاريخية السائدة في أواخر خمسينيات القرن العشرين التي كانت تشير إلى أن فترات البطالة المنخفضة ترتبط بفترات ارتفاع التضخم والعكس. استناداً إلى تلك الدلائل توصل فيليبس إلى استنتاج بوجود علاقة عكسية مستقرة بين مستوى التضخم ومعدل البطالة.

فالسياسات التوسعية التي تتبناها الحكومات لتشجيع جانب الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحفز المنتجين على توظيف المزيد من العمالة بما ينتج عنها انخفاض معدلات البطالة. بناءً عليه، تواجه الحكومات مفاضلة (Tradeoff) على صعيد تنفيذ السياسات التي تستهدف جانب الطلب الكلي، فالسياسات التوسعية التي تؤدي إلى انخفاض البطالة تؤدي إلى ارتفاع التضخم، فيما تؤدي السياسات

الانكماشية الهدافة إلى خفض معدلات التضخم إلى رفع معدلات البطالة.

رابعاً: الآثار الاقتصادية للتضخم:

للتضخم آثار وأبعاد اقتصادية كبيرة على النحو التالي:

١- أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود:

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفاً من ارتفاع أسعارها مستقبلاً مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

٢- أثر التضخم على الادخار:

ينتج عن التضخم ارتفاع القدر المخصص من موازنات الأسر والشركات والحكومات على الإنفاق على الاستهلاك، من ثم تقليل قدرتها على الادخار والاستثمار في المستقبل.

٣- أثر التضخم على ميزان المدفوعات :

يؤثر التضخم سلباً على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة صادرات الدولة على المنافسة

مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دولياً، فتقل الصادرات بالنسبة ، لتلك الدولة مما يحدث عجزاً في ميزان المدفوعات.

٤- تأثير التضخم على توزيع الثروة:

يحدث التضخم تفاوتاً في توزيع الدخل لصالح أصحاب الثروات، حيث تلجأ البنوك المركزية عادة إلى محاربة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة لخفض مستويات الطلب، فيما يتضرر جراء التضخم العمال والموظفون نظراً لانخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم ورواتبهم حال ارتفاع معدل التضخم. يهدد هذا التفاوت الاستقرار الاقتصادي الضروري لدفع عجلة التنمية.

٥- أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يوجه التضخم رؤوس الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية التي لا تفيد النهضة الاقتصادية في مراحلها الأولى، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي. رغم ذلك، لا عجب في أن يكون التضخم هدفاً بحد ذاته لدى الدول التي تشهد اقتصاداتها ركوداً كما هو الحال خلال فترات الأزمات الاقتصادية والمالية، حيث ينخفض النمو الاقتصادي في هذه الفترات بصورة كبيرة مما يجعل السلطات المختصة تتخذ السياسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى الطلب

على السلع والخدمات، بما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثم زيادة مستويات الطلب.

بالتالي يُمكن القول أن وجود قدر معقول ومقبول من التضخم سيشجع المنتجين على الاستمرار في الإنتاج رغبةً في الحصول على الربح. لكن في المقابل، فإن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم ينتج عنه العديد من الآثار الاقتصادية السلبية.

خامساً : سياسة استهداف التضخم مفهومها، تطورها ومتطلبات تطبيقها:

من الطبيعي ان تهتم البنوك المركزية ببقاء التضخم دون مستويات معينة ، لذا نجدها بنفسها مضطرة الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ، اي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الاسعار لأن انعدامه يقود الى تسوية عملية صنع واتخاذ القرار من قبل الوحدات الاقتصادية وانعدام الثقة بالسلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي. لذا تولدت قناعات راسخة لدى واضعي السياسة النقدية بأن استقرار الاسعار يجب ان يكون الهدف طويل الامد للسياسة النقدية وأما تبين ومنذ نهاية الثمانيات من القرن الماضي بأن التأثير في التضخم بشكل غير مباشر عن طريق المقاربة التقليدية القائمة على التحكم في المتغيرات الوسيطة (الاستهدافات الوسيطة التقليدية (معدلات الفائدة ، سعرالصرف ، والمجاميع النقدية التي لم تكن فعالة في تحقيق الهدف المنشود في خفض التضخم مما دفع الى تبني اسلوب حديث لادارة السياسة النقدية مبني على مقاربة مباشرة للحد

من التضخم سواء من قبل الدول المتقدمة او الدول النامية مع بداية التسعينات من القرن الماضي وعرف هذا الاسلوب لسياسة "أستهداف التضخم **Inflation Targeting Policy**".

توصف سياسة استهداف التضخم في الكتابات الاقتصادية بأنها " اطار لانتهاج سياسة نقدية في ظل ظروف مقيدة" ، " وهي بذلك تعتمد على القواعد اذ يتطلب تبني اهداف صريحة والتزام البنك المركزي بأتباع سياسة متسقة وثابتة في الوقت نفسه يترك للبنك المركزي حرية اتخاذ القرار حول كيفية استخدام ادواته الأمر الذي يسمح له ببعض المرونة في التصدي للصدمات المحلية والخارجية غير المتوقعة ، ومن الناحية العملية يقرر البنك المركزي عادة المسار المقبل للسياسة النقدية بعد تقديم المعلومات التي يتم الحصول عليها من عدة مؤشرات مثل توقعات التضخم التي تهيئها له نماذج الاقتصاد الكلي ، عمليات المسح القائمة على اساس توقعات التضخم كما تنظر السلطة النقدية في تطورات المتغيرات المالية والنقدية الرئيسية مثل النقود والائتمان ، والهيكلة الزمنية لأسعار الفائدة وأسعار الأصول وظرف سوق العمل. وفي حالة انحراف معدلات التضخم عن المعدل المستهدف فإن ذلك يشير الى تعديل السياسة بمعنى انتهاج سياسة نقدية تقييدية اذا كان المعدل المتوقع للتضخم يتجاوز المعدل المستهدف او انتهاج سياسة نقدية توسعية اذا كان المعدل المتوقع للتضخم يقل عن المعدل المستهدف.

١- تعريف سياسة استهداف التضخم:

يعرف (EserTurer 2002) " استهداف التضخم بأنه نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان عن الهدف الرسمي كمجالات أو هدف كمي (رقمي) لمعدل التضخم لفترة زمنية واحدة أو أكثر مع الاعلان الظاهر بأن تحقيق واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الاول للسياسة النقدية ، ويعتبر (Career Stone As) استهداف التضخم بأنه يبدأ بالتسليم بأن أي بنك مركزي يفتقر لسياسة سعر صرف واضحة (أستهداف سعر الصرف أو قاعدة نقدية) (أستهداف نقدي) (يعد تلقائيا" أنه يطبق سياسة أستهداف التضخم ويضيف بأن هذا الصنف ملتزم بوضوح لسياسة استهداف التضخم)، لقي هذا التعريف انتقادا" من قبل (Truman 2003) في تصنيف البنوك المركزية هل هي على اساس أستهداف التضخم ام لا فإذا لم يكن هناك إعلان صريح فإنه لا يعتبر أستهداف التضخم قائم ومع استمرار الجدل حول التعريف واي البلدان يمكن أن تعتبر مستهدفة له حتى بعد 20 سنة من تواجده.

يخلص (Kenneth N .kuthner LZOAL) الى وجود طريقتين

للتفكير في تعريف استهداف التضخم :

-تتعلق الطريقة الاولى بالخصائص الملاحظة أو الظاهرة لاطار سياسة الأستهداف

-تتعلق الطريقة الثانية بمدى أمثلية هذه السياسة كقاعدة لادارة السياسة النقدية.

ويترتب على الطريقة الاولى في التفكير الى ان الطريق الأسهل لتمييز استهداف التضخم يكون بالطبع بالاعلان الصريح ، فأذا اعلن البنك المركزي عن اهداف التضخم يقال انه يطبق سياسة أستهداف التضخم ويسمى هذا التعريف العملي لأستهداف التضخم وقد يكون الاعلان الصريح نقطة بداية جيدة للأستهداف لكن دون الجزم بذلك لذا ينتقد هذا التعريف في وجهتين:

-ان التعريف بهذه الطريقة من خلال الأعلان عن هدف التضخم لا يعتبر شرط كافي وضروري لكي يؤهل البنك المركزي على أنه يطبق سياسة أستهداف التضخم بعض البنوك المركزية لها أهداف للتضخم مثل البنك المركزي الأوربي وتفنقر الى المميزات الأخرى لذا لا نقول أنها تطبق سياسة أستهداف التضخم.

-تصر بعض البنوك المركزية مثل الاحتياطي الفدرالي الامريكي على انها ليست على نظام أستهداف التضخم بالرغم من امتلاكها لأغلب وفي بعض الاحيان لكل المميزات الأخرى للبنوك التي اعلنت صراحة عن أستهداف التضخم ، واذا كان التعريف العملي لأستهداف التضخم يأخذ نمودجه من وجهة نظر واضعيه أمثال (Bernake 1999) بأنه افضل وصف كإطار للسياسة النقدية بدلا" منه كقاعدة فقد ظهرت جهودا" يتزعمها عدد كبير من الإقتصاديين أمثال (Lars 1997 - 1999 .Sevenssen).

❖ (يعرف أستهداف التضخم على انه قاعدة مثالية لسياسة نقدية .
(Policy Rule)

توجه لهذا التعريف مجموعة من الانتقادات من قبل عدد من الاقتصاديين أمثال (Mish kin 2002) و (Truman 2003) الذي يرى ان أستهـداف التضخم كأطار لسياسة نقدية يسبق في البداية تطبيق قواعد مثالية للسياسة النقدية فلا يمكن ان يتعارض في الادب الاقتصادي الاطار النظري مع ما هو عملي ويذآر بأن تبني الأستهـداف كأطار آن بستة سنوات قبل ظهور المقالة المشهورة (لتايلور 1993) او العمل اللاحق لـ (Sevensson 1997) الذي يربط أستهـداف التضخم بالقواعد المثالية للسياسة النقدية لا يعد استهـداف التضخم حسب (Hanziro lan 1999) طريقة او اداة لتخفيض المعدل الجاري للتضخم بعد فترة ازالة التضخم بصفة شاملة.

واخيراً تعد سياسة استهـداف التضخم اسلوب جديد وحديث لادارة البنوك المركزية لسياستها النقدية مركزة على معدل التضخم مباشرة أستهـداف وسيط للسياسة النقدية. اما الهدف النهائي لها هو تحقيق استقرار الاسعار في الاجل الطويل ظهر هذا الاسلوب في بداية التسعينات وبالضبط في نيوزلندا عام ١٩٩٠.

٢- ظروف نشأة سياسة استهـداف التضخم:

بدأت أول تجارب أستهـداف التضخم كنظام لادارة السياسية النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ بنيوزلندا في عام 1990 ثم في كندا عام 1991 ومن ثم في المملكة المتحدة في 1992 تلتها الدول الصناعية الاخرى كإستراليا والسويد . ١٩٩٣ . أن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدد من الدول النامية على

تبنى هذه السياسة مثل شيلي وبولندا ، 1999 وكولومبيا وكوريا وجنوب افريقيا في عام 2000 وهنكارية وايسلندا والمكسيك عام 2002 والفلبين وبيرو عام 2002 .

تعد أكثر من 40 بلد استهدف الوصول الى مستوى متدني ومستقر من التضخم لكن ١٨ بلداً منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم.

٣- تطور سياسة استهداف التضخم:

ان تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة التي تربط الهدف النهائي بالاستهدافات الوسيطة في المرحلة التي سبقت فترة الثمانينيات حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطة وان هناك علاقة وثيقة بينها وبين الاهداف النهائية.

أن انهيار نظام بريتون ودوز في اوائل السبعينيات جعل اسعار الصرف غير فعالة كأستهدافات وسيطة فظهرت المجاميع النقدية كأستهدافات وسيطة يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الاتجاه المتصاعد لافكار النقوديين في تلك الفترة ،ويوجد سببان لتعثر الأستهدافات الكمية (الاستهداف النقدي) يتعلق بالتناقض بين أهداف السياسة النقدية، مما يخلق عدم ثقة لدى الجمهور في اولوية الاهداف المراد تحقيقها ويتعلق السبب الثاني بضعف قوة الارتباط وتأثير الأستهدافات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في ظل ظروف عدم استقرار دالة الطلب على النقد نتيجة للابتكارات المستحدثة في

الاسواق المالية وعدم إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية هذا ما سمح بالانتقال الى استهدافات لمعدل التضخم كأستهدافات وسيطة وتحقيق الاستقرار في الاسعار في المدى الطويل كهدف نهائي.

نستخلص من ذلك ان الاستهداف الوسيط انتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى بداية التسعينات من استهداف سعر الصرف إلى ثم الى استهداف التضخم الاستهداف النقدي.

٤- أسباب تبني سياسة أستهداف التضخم:

هناك عدة عوامل ساعدت على ظهور هذه السياسة نذكر منها:-

أ- ارتفاع التضخم في عقد الثمانينات قد أثر عكسياً على معدل النمو الاقتصادي وعلى تخصيص الموارد الاقتصادية .

ب- عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم مما خلق مشكلة في الغالب لسياسة نقدية تستهدف المجاميع النقدية مما نتج عن ذلك التقليل من تلك السياسة والتخلي عنها لصالح سياسة استهداف التضخم ،ان عدم استقرار هذه العلاقة لا يعطي نتائج غير مرضية على تحقيق تضخم منخفض علاوة على ذلك فأن سياسة الاستهداف النقدي لا تزود البنك المركزي بأشارات كافية حول موقف السياسة النقدية فإذا كانت هناك صدمات نقدية فأن هذه السياسة لا تساعد على تثبيت معدلات التضخم المتوقعة أي تكون دليلاً جيداً لمساءلة البنك المركزي اضافة الى ذلك لا يساعد الاستهداف النقدي على زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي امام المساءلة لدى الجمهور . لذا يتطلب الامر ضرورة وجود

استهداف وسيط للسياسة النقدية يؤدي الى زيادة فعاليتها في التأثير على استقرار معدل التضخم.

ج- هناك مشكلة في التحديد الاحصائي الدقيق للمجاميع النقدية كأستهدافات وسيطة وان ايجاد حل لهذه المشكلة أصبح مستعصيا" في محيط يتميز بأتساع الابتكارات المالية المستحدثة في الاسواق المالية الى جانب عدم الاتفاق حول المجموع الاكثر دلالة وارتباط بالتضخم.

د- يحدد البنك المركزي معدل او مجال التضخم في فترة محدودة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات (كأستهداف سعر الصرف او المجاميع النقدية) ان تحديد هذه المعدلات من شأنها أن تضع قيود امام السلطة النقدية في ادارة السياسة النقدية.

هـ- تطرح سياسة أستهداف المجاميع النقدية مشكلة الحافطة المالية للوحدات الاقتصادية نتيجة تغيرات في اسعار الفائدة قصيرة الاجل وطويلة الاجل مما يؤدي الى اختلاف في تشكيل المجاميع النقدية الواسعة والضيقة من حيث الحجم كأنخفاض أسعار الفائدة قصيرة الاجل مقارنة بأسعارها في الاجل الطويل مما يؤدي الى تضخيم المجاميع الواسعة لان الوحدات الاقتصادية غير المالية تلجأ الى توظيف اموالها في شكل سندات اكثر مما في شكل ودائع لأجل ان هذا الاختلاف في تطور المجاميع النقدية نتيجة لصددمات معينة لا يعطي فعالية اكبر لها بأن تكون استهدافات وسيطة تعكس جيدا" استقرار الاسعار في المدى الطويل.

٦- إن تأثير الاستهداف النقدي على معدل التضخم يمكن ملاحظتها عادة خلال فترات تأخر. زمنية **Time Lags** تكون غير محدودة نتيجة لعدم استقرار الاستهدافات الوسيطة للسياسة النقدية وكذلك نتيجة لطبيعة الصدمات التي يتعرض لها الطلب الكلي والعرض الكلي في النشاط، لذا تضعف قدرة السياسة النقدية في بلوغ اهدافها بشكل دوري مما ينتج عنه انحرافات في معدلات التضخم مما يستدعي من السلطة النقدية ايجاد كليه لتحديد معدل التضخم عند مستوى معين فالانحراف في معدل التضخم المحقق عن المعدل المستهدف يتطلب ضرورة تدخل السلطة النقدية لازالة هذا الانحراف من خلال ادوات السياسة النقدية المناسبة مما يمكنها من التحكم في تقلبات معدل التضخم والناج عند المستوى المستهدف.

٥- متطلبات تطبيق سياسة أستهداف التضخم:

إذا كانت فعالية السياسة النقدية التقليدية في الحد من التضخم تتصرف الى الكيفية التي تستطيع من خلالها السلطة النقدية التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف استقرار الاسعار. فأن فعالية سياسة استهداف التضخم تتعلق بمدى امكانية السلطة النقدية للتحكم في المعدل او المدى المستهدف كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل. ولضمان فعالية هذه السياسة يجب توفر نوعين من الشروط العامة والشروط الاولية (الاساسية) لأستهداف التضخم .

☒ الشروط العامة لاستهداف التضخم:

تعد الشروط العامة تلك المعايير او الخصائص التي يجب ان تتميز بها الدولة المعنية حتى يمكن ان نقول انها تستهدف التضخم فأذا نقص

شرط من هذه الشروط في أي بلد لانستطيع الحكم على انه يستهدف التضخم ، يحدد (F.S.Mihkin) خمسة شروط ضرورية لقيام أستهداف التضخم وهي :

1-الاعلان الصريح عن اهداف رقمية لمعدل التضخم في الاجل المتوسط تلتزم بموجبه السلطة النقدية التزاما " صريحا" بتحقيق معدل تضخم او مدى مستهدف محدد في اطارزمني محدد .

وتستخدم هذه البلدان عدة وسائل لنشر المعلومات الخاصة بتحديد معدل التضخم الرقمي او مدى مستهدف والفترة الزمنية التي يتعين فيها الوصول الى هذه المعدلات وتتمثل في شكل دوريات وتقارير رسمية عن التضخم ، وبيانات صحفية وخطابات رسمية ففي البرازيل على سبيل المثال يجري نشر قرارات لجنة السياسات النقدية التابعة للبنك المركزي التي تجتمع كل خمسة اسابيع فورا" بعد اجتماعها وينشر محضر الاجتماع في ظرف اسبوع.

2-التزام مؤسساتي بأن استقرار الاسعار هو الهدف الاول للسياسة النقدية في المدى الطويل مع الالتزام او التعهد بتحقيق هذا الهدف.

3-استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على العديد من المتغيرات تتعلق هذه المتغيرات بالفترة المستقبلية في معدل التضخم ليس فقط المجاميع النقدية واستعمالها في اتخاذ قرارات السياسة النقدية بل يجب ان تتوفر لدى البنك المرآزي أليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي .

4- اخضاع البنك المركزي للمساءلة اكثر في انجاز هدف التضخم كهدف اساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل .

☒ الشروط الاولية لاستهداف التضخم:

تتمثل الشروط الاساسية في تلك المعايير التي يجب ان تتوفر في دولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية اكبر في تطبيقها وهي:

1- استقلالية البنك المركزي:-

يعد من المتطلبات الاساسية لأستهداف التضخم من خلال اعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول الى هدف التضخم المنخفض وتعني الاستقلالية الكاملة اعطاء قدر اكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ اهدافها وتشير ضمناً الى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الميزانية الحكومية من خلال التوسع النقدي وفي نفس الوقت عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة او الابقاء على سعر صرف اسمي معين كما يجب ان لا يكون هناك ضغط سياسي على البنك المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الاسعار في الاجل الطويل.

وفي الوقت نفسه يجب أن لا يكون هناك تمويل مباشر للقطاع العام من قبل البنك المركزي كما لا يجب اعطاء ثقل كبير للقطاع العام في

التمويل من الجهاز المصرفي بل يجب ان تكون الايرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية. أن انعدام هذا الشرط يضعف فعالية السياسة النقدية في بلوغ الاستهدافات الموضوعة مع اجبار البنك المركزي للتكيف مع سياسته النقدية حسب الظروف السائدة. يرى بعض الاقتصاديين انه ليس هناك تعريف تحليلي أو تجريبي للحد من التضخم الذي عنده تفقد السياسة النقدية فعاليتها وتصبح عندها متكيفة مع الاوضاع السائدة منهم يرى ان الدولة التي لها معدلات تضخم تتراوح بين 15-25% لمدة ثلاث او خمس سنوات لا يمكنها الاعتماد على سياسة نقدية تستهدف معدل تضخم منخفض ودائم.

2- وجود هدف واحد للسياسة النقدية:

يتمثل الشرط الثاني لتبني سياسة استهداف التضخم انعدام استهدافات اسمية اخرى مثل الاجور او مستوى التشغيل او سعر الصرف الاسمي تتعارض وتحقيق استقرار الاسعار في المدى الطويل فعندما تختار الدولة نظام لسعر الصرف الثابت تكون غير قادرة على بلوغ معدل مستهدف للتضخم وسعر الصرف الثابت في الوقت نفسه كذلك اذا كان الاقتصاد يتميز بوجود حركة كبيرة لانتقال رؤوس الاموال فتحقيق هدف استقرار سعر الصرف يكون على حساب تحقيق معدل منخفض للتضخم مما يؤثر على مصداقية السياسة النقدية ، فأذا حدث تضارب في الاهداف يصعب على صانعي السياسة النقدية اعطاء الاولوية لهذين الهدفين وتوضيحها للجمهور بطريقة موثوقة ولتفادي هذا التضارب يتطلب تبني نظام سعر الصرف مرن الى الحد الذي يكون فيه التضخم له

الاولوية في حالة حدوث اي تعارض لذا يكون الطريق الاكثر امانا" لتفادي تلك المشاكل ان لا تكون اي متغيرات اسمية مستهدفة مع النظر الى هدف التضخم المنخفض في المدى الطويل هو الهدف الوحيد والاساسي للسياسة النقدية.

3- وجود علاقة مستقرة بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم:

يجب ان تكون هناك علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين ادوات السياسة النقدية ومعدل التضخم. يعتقد **Jonsson (1999)** (أنه يجب ان تكون السلطة النقدية قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقا" للمعلومات المستقبلية المتاحة لذا يجب على السلطة النقدية ان تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفعالية في حالة انحراف المعدل عن قيمته او مداه في المستقبل ولا بد ايضا" أن تكون هناك اسواق مالية لرأس المال متطورة للاستخدام الانجح لتلك الادوات لتنتقل أثارها على النشاط الاقتصادي اذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف ويمكن تصحيحها في الوقت المناسب.

اذا استوفت اي دولة للشروط العامة بصفة كاملة وللشروط الاولية بصفة جزئية او كاملة يمكنها تطبيق سياسة أستهداف التضخم وفي الواقع العملي يجب مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا في:

أ- الجهة المخولة لها تعيين معدل التضخم المستهدف:

تعتمد الهيئة المخول لها تحديد معدل التضخم المستهدف على مدى استقلالية البنك المركزي واعلانه عن الأهداف وتختلف عادة تلك الهيئات باختلاف الدول على سبيل المثال يتم اعلان أهداف التضخم في استراليا ، فنلندا ، السويد ، اسبانيا ، المكسيك ، جنوب افريقيا من قبل البنوك المركزية لها وبصفة مبدئية دون اي تصديق واضح من الحكومة. اما في كندا ، نيوزلندا ، البرازيل ، التشيلي كولومبيا ، كوريا ، والبيرو يتم اقراره بالاتفاق والتنسيق المشترك بين الحكومة والبنك المركزي ويتم اقراره بالاتفاق والتنسيق المشترك بين الحكومة ممثلة بوزير المالية والبنك المركزي ممثل بالمحافظ.

ب- التفاعل مع اهداف سياسات اخرى .

يتمثل الهدف الاساسي للسياسة النقدية في اطار استهداف التضخم في الوصول الى معدل التضخم المحدد ولايمكن ان يتبع بهدف اخر مالم يكن منسجم وغير متعارض مع الهدف الاساسي ، ومع ذلك هناك اهداف اخرى تكون مستهدفة كتحقيق مستوى التشغيل الكامل بالرغم انه في المدى القصير يتعارض هذين الهدفين فانه يمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في الاجل الطويل، اذ في نظام استهداف التضخم تكون اهداف السياسة النقدية واهداف السياسة المالية متفاعلة ضمنا مع بعضها البعض بحيث يجب ان تاخذ السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرالسياسة المالية على التضخم وفي نفس السياق يجب ان تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم. وقد سبب حجم آبر من الدين العام توقعات مستقبلية بارتفاع معدل التضخم مما يخلق

بعض الصعوبات للبنك المركزي في بلوغ التضخم المستهدف في الاجل القصير.

ج- تعريف مفصل للمعدل المستهدف:

يعتمد التحديد الدقيق للمعدل المستهدف على الخطوات التالية:

- تصميم الافق الزمني للاستهداف:

يعرف الافق الزمني بطول عمر المرحلة الزمنية للوصول الى الاستهداف المعلن سابقا والفترة التي يمكن السيطرة عليه اختارت البلدان التي استهدفت التضخم طائفة متنوعة من الافاق الزمنية يتعين عليها التوصل خلالها الى اهدافها وذلك تبعا لمدى ارتفاع معدل التضخم عند البداية بالنسبة للمعدل المرغوب .

يرى (HAZIROLAND) أنه عندما يكون هناك اختلاف بين المعدل العالي والمعدل المستهدف على البنوك المركزية وضع فترة تطبيق بحوالي سنتين تشمل على فترات التاخر (التباطؤات الزمنية) للسياسة النقدية في إنجار المعدل المستهدف تفاديا لأنتهاج اسلوب تتسارع فيه لتحقيق التخفيض المطلوب في مستوى الاسعار ويتاثر الأفق الزمني للأستهداف بعاملين هما:

- قدرة السياسة النقدية على مواجهة صدمات الطلب او العرض الكلي قصيرة الاجل - نوع نظام استهداف التضخم المطبق من قبل البنك المركزي إما صارماً او مرناً.

- تحديد مؤشر مناسب للتضخم:

يختلف الاختيار بين مؤشر الأسعار المستخدم في حساب معدل التضخم المستهدف من دولة الى أخرى بسبب تباين المناهج في حسابه في ما بين الدول . ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك الاكثر استخداما في قياس معدل التضخم بدلا منخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي اذ يعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك معروف لدى الجمهور مما يسهل فهمه ولا يحتاج الى قدر أكبر للمراجعة أو التعديل فضلا عن انه يعكس التوازن بين العوامل المحددة للطلب والعرض الكلي في النشاط الاقتصادي كما لايسمح الاخذ بالحسبان التغيرات الكمية والتعديلات في هيكل الانفاق .

- تحديد مستوى الاستهداف.

يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف من السمات المهمة لسياسة استهداف يعد تحديد الهدف الكمي للتضخم المستهدف من السمات المهمة لسياسة استهداف التضخم فمن الناحية العلمية حددت عدة دول معدلاتها المستهدفة للتضخم كأرقام أحادية منخفضة بينما من الناحية النظرية يبدو التضخم الصفري (**zero inflation**) يعد نظيراً لاستقرار الاسعار كما يفترضه (**ultima thule**) كحالة عادية للاقتصاد الرأسمالي بينما يقترح (Deblle ١٩٩٧) بأنه عملياً تأثر مفهوم استقرار الاسعار بقضايا اخرى مثل مقياس مستوى السعر والصلابة الاسمية بالرغم من أن الهدف الاساسي للسلطة النقدية ينبغي أن يؤسس لاستقرار الاسعار . .

حددت كل الدول التي استهدفت التضخم معدل يفوق الصفر بسبب الانحرافات الموجبة في حساب مؤشر الرقم القياسي لاسعار المستهلك نتيجة دخول سلع جديدة تؤدي الى تعديل المستهلكين لاسعار النسبية بأحلال السلع المماثلة باسعار ادنى مما يدعم السلوك الوقائي للبنوك المركزية تجاه بعض الصدمات او المخاطر الاقتصادية واستهداف معدل تضخم غير صفري للاسباب الاتية:-

-تتطلب المرونة في الاسعار والاجور وجود معدل تضخم موجب بسيط لاحداث التعديلات الضرورية في الاسعار النسبية .

-ان وجود معدل تضخم يساوي صفر لايسمح بمعدلات فائدة حقيقية بالانخفاض بما يكفي لكي ينشط الطلب الكلي .

-يستثني التضخم الصفري احتمال ان تكون معدلات الفائدة الحقيقية سالبة عندما تقترب اسعار الفائدة الاسمية من الصفر وهذا ما يمنع البنك المركزي من تخفيض اسعار الفائدة في حالة الكساد مثل ما حدث في اليابان حين بلغت معدلات الفائدة الاسمية قصيرة الاجل الصفر بحلول منتصف عام 1999 مما اوقعها في ركود اقتصادي.

-يمكن أن يؤدي التضخم الصفري الى حدوث ركود اقتصادي يدمر النظام المالي ككل يرى ستانلي فشر أنه توجد دراسات قليلة نسبياً عن الهدف الامثل للتضخم لذا تعد الحجج السابقة مبررا لكي يتراوح هدف التضخم بين 1- 3% .

يذكر (Debelle(1997) انه وضعت عموماً أهداف تضخم حول ٢% سنوياً في العديد من الدول النامية بينما يبقى هناك نقاش عام حول وجود أستهاف التضخم في الدول النامية في المدى المتوسط لمعدلات التضخم والتي تكون اعلى منها في الدول الصناعية تلك التي تكون (٨% - ٤% سنوياً يسمح بهامش تحرك في مجال اوسع لمواجهة صدمات العرض الكلي) التعديلات في معدل التبادل التجاري، الضرائب غير المباشرة ، تغير نمط الانتاج ، تكنولوجيا جديدة...).

- الاختيار بين معدل او مدى مستهدف للتضخم

اختارت العديد من الدول معدلات مستهدفة محددة فابتداءً من 2001 حددت المملكة المتحدة ، كوريا والنرويج معدلات بـ 2.5% بين اختارت دول اخرى مدى معين لأستهاف حول نقطة وسطى كنيوزلندا ، 0- 3% كندا ، 1 - 3% هنغاريا ٧% - ٥ استلندا (١,٥% - ٢,٥%).

-صعوبة التنبؤ بأثار الادوات النقدية والفترة اللازمة لملاحظة تلك الآثار فأن احتمال عدم تحقيق معدل محدد سوف تظل كبيراً.

-ان تبني مدى واسع يتضمن بعض المجال لأستقرار الناتج المحلي الاجمالي.

-نحتاج الى مدى مستهدف من التضخم لابقاء بعض المرونة للرد على الصدمات قصيرة الاجل .

د-المساءلة والشفافية والمصادقية .

تعني الشفافية : الاعلان عن الهدف للجمهور وان البنك المركزي ملتزم بتحقيق هدفه مع توضيح شكل واتجاه العلاقة بين ادواته المستخدمة ومدى اتساقها مع الهدف. وتخلق الشفافية ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الاسعار من خلال تفهمهم للظروف المستقبلية مما ينتج عنه انحراف عن المعدل المستهدف. ويزيد نظام استهداف التضخم من المساءلة لواقعي السياسة النقدية عن طريق تعزيز اكثر للشفافية وتصبح السياسة النقدية اكثر فاعلية عندما تعلن للجمهور عن التغيرات الحاصلة والاسباب المؤيدة الى تلك التغيرات في سياستها ، وتساعد المساءلة على توضيح ما اذا كانت الانحرافات عن المعدل المستهدف ناتجة عن خطأ من البنك المركزي او ان الانحراف كان متوقعا اثناء تطبيق السياسة النقدية كما ان المساءلة تنقص من احتمال اتساع التباطؤات الزمنية اذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الاجل الطويل.

ويعد كسب ثقة الجمهور تعزيزاً لمصداقية السلطة النقدية عن طريق تحقيقها للأهداف المرجوة وتكوين رصيد تراكمي من النجاحات في هذا المجال ، كما يعد الاعلان عن التنبؤات والتوقعات المستقبلية بشأن المعدل المستهدف وابرار الافتراضات التي قامت عليها السلطة النقدية في تحديد هذا المعدل امر ضروري لكسب المزيد من المصداقية.

هـ- تحديد توقعات التضخم .

يستخدم نظام استهداف التضخم التوقعات بصفة اساسية بسبب طبيعة النظرة المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف ، اذ تغير السلطة

النقدية ادوات السياسة النقدية قبل ارتفاع معدل التضخم عن المعدل المستهدف وفي حالة الاختلاف في المعدلين تتخذ السلطة النقدية اجراءات وقائية لازالة الفجوة بينهما ان نجاح النظرة المستقبلية في تحقيق الهدف المعلن في المدى الطويل يجعل السياسة النقدية تبحث عن الادوات الممكن استخدامها بتحديدتها وكيفية استخدامها وبقدر وتوقيت مناسبين ويتطلب هذا النجاح توافر العناصر الاتية:-

-معدل التضخم المتنبأ به من خلال نموذج اقتصادي كلي يعتمد على توصيف العلاقات الهيكلية الاساسية للاقتصاد القومي.
-تنبؤات عن معدل التضخم من خلال نموذج احصائي مثل نماذج متجه الانحدار الذاتي والمسح الميداني لتوقعات التضخم من جانب الوحدات الاقتصادية في السوق النقدي والمالي
-دراسة اتجاهات تطور التغيرات الاساسية المالية والنقدية مثل التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود واسعار الاسهم والسندات وحالة سوق العمل.

-لا تهتم البنوك المركزي بالتقلبات قصيرة الاجل التي يمكن اعتبارها طارئة ومؤقتة خلال فترة زمنية معينة كصدمات العرض مثل ارتفاع اسعار الطاقة في بعض المواسم.

يتطلب اعتماد سياسة استهداف التضخم التنسيق بين الشروط الاولية والشروط العامة مع الاخذ بعين الاعتبار كل مراحل تطبيق هذه السياسة كاسلوب حديث لادارة السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في مستوى

الاسعار في المدى الطويل وبما يخدم تحقيق معدل نمو اقتصادي أمثل وبلوغ مستويات تشغيل مرتفعة.

سادساً: عوامل نجاح سياسة استهداف التضخم:

قدمت عدة دراسات الاسباب التي تحول دون التطبيق الجيد لسياسة استهداف التضخم كأسلوب لادارة السياسة النقدية في الدول النامية والتي يمكن ان تلخص في الاتي:

1- عدم استقلالية البنوك المركزية في ادارة السياسة النقدية في هذه الدول اذ عد هذا العنصر الشرط المسبق والاولي لقيام سياسة استهداف التضخم وهناك ثلاثة عوامل تعيق استقلالية البنك المركزي هي:

أ- الهيمنة المالية من قبل الحكومة لتمويل عجز الموازنة باصدار نقدي اذ تعد هذه الهيمنة السمة المشتركة في الدول النامية بسبب عدم استقرار الايرادات الضريبية وضعف اجراءات التحصيل الضريبي وعدم الاستقرار السياسي.

ب- ضعف كفاءة اسواق رأس المال في الدول النامية والذي يعد مؤشراً للهيمنة المالية تظهر هذه الهيمنة على السياسة النقدية من خلال عدة اشكال كرفع الاحتياطي الالزامي ، وضع سقف لاسعار الفائدة ، تمويل القطاعات الاقتصادية وخدمة الدين العام.

ج- ضعف النظام المصرفي الناتج عن القمع المالي خاصة بعد فترة الاصلاحات المصرفية مما جعل هناك تضارب بين هدف بلوغ معدلات

التضخم منخفضة والمحافظة على ربحية القطاع المصرفي لذا تطلب من السلطة النقدية توضيح وتصنيف اهداف سياستها النقدية في المراحل المبكرة للتحرير المالي .

2- على الرغم من ان بعض الدول النامية حققت انخفاضاً في الهيمنة المالية على السياسة النقدية مثل تشيلي ، البرازيل ، المكسيك وجنوب افريقيا خلال عقود التسعينات الا ان ذلك لا يكفي لتطبيق استهداف التضخم وذلك لوجود عوامل اخرى لها اهمية اخرى خاصة استهداف سعر الصرف الذي يمثل تحدي اخر للسياسة النقدية في هذه الدول، و في اطار استهداف التضخم اصبح نظام سعر الصرف اقل استهدافاً نتيجة لزيادة حراً رؤوس الاموال ، وسهولة الوصول الى الاسواق العالمية وزيادة تدفقات رؤوس الاموال إلى الاقتصاد، مما ادى إلى الاعتماد على أسعار الصرف المرنة التي تؤثر ايجابياً على توقعات التضخم في المستقبل وتعطي مصداقية أكبر للسلطة النقدية بالتعهد في اعطاء هدف استقرار الاسعار الاولوية في الاجل الطويل دون الاهداف الاخرى

3- لا يكون نظام استهداف التضخم قابل للتطبيق حتى في حالة توفر الشرطين السابقين. لذا، تنشأ صعوبة اخرى تتمثل في غياب اطار تحليلي لتقييم تأثيرات ادوات السياسة النقدية على. التضخم المتوقع في المستقبل في هذه الدول، مما يضعف من قدرة البنك المركزي على صياغة واضحة تستطيع من خلالها الوحدات الاقتصادية من تقييم التطورات النقدية السليمة.

4- أن أحد المتطلبات لتوجيه التضخم هو عدم الالتزام بأي هدف رسمي آخر ونظراً لأن العديد من الدول النامية لها نصيب وافر من الاصول والخصوم مقومة بعملات اجنبية فإن التحركات الكثيرة في سعر الصرف تكون لها آثار سلبية خطيرة على التضخم .

لاتعد الشروط المسبقة كافية لتطبيق استهداف التضخم في الدول النامية لذا يجب تخطي بعض الصعوبات الاخرى منها:

-ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة مما يجعل من الصعوبة بمكان التنبؤ بدقة بمعدل للتضخم في المستقبل وزيادة احتمال عدم تحقيق معدل التضخم المستهدف اذ ان معدل التضخم السنوي (الذي يفوق) (٣٠% - ٤٠% لمدة طويلة يجعل تأثيرالسياسة النقدية على معدلات التضخم ظرفية ومتقلبة.

-عدم قدرة السلطة النقدية في استخدام اسلوب النظرة المستقبلية في تحديد معدل التضخم المستهدف على شكل كمي او مدى مستهدف خلال افق زمني معتدل نسبياً مما يفقد مصداقية السياسة النقدية لتحقيق استهدافه الوسيط واستقرار الاسعار في المدى الطويل.

-نقص كبير في المعلومات اللازمة لعملية استهداف معدل التضخم خصوصاً فيما يتعلق بالدراسات المستفيضة والنماذج الاقتصادية المعقدة التي تأخذ في الاعتبار كافة المتغيرات المهمة والتي يمكن بواسطتها التنبؤ بمصداقية عالية بمعدل التضخم في المستقبل .

-يعيق عدم كفاءة وتطور الاسواق المالية في الدول النامية من تأثير ادوات السياسة النقدية على المعدل المستهدف ويؤدي انعدام صلة وثيقة بين الادوات والاهداف الى احداث تأخرات زمنية طويلة تفقد سياسة استهداف التضخم المصدقية في بلوغ الاهداف في اجالها المحددة .

بينت نتائج العديد من الدراسات التي حللت السمات العامة لسياسة استهداف التضخم في الدول النامية ان المتطلبات الاساسية لاستهداف التضخم غائبة في اغلب هذه الدول وليست لديها نماذج تتبؤ قوية تمكنها من جعل توقعات التضخم ناجحة الا ان هذه الدراسات بينت كذلك ان بعض الدول النامية كانت لها نتائج جيدة في استهداف التضخم مثل تجربة شيلي الناجحة بفضل غياب عجز الموازنة فيها وصرامة القوانين والتعليمات ونظام الاشراف المالي والالتزام الصارم في بلوغ معدلات التضخم المستهدفة.

وأظهرت نتائج الدراسة التي اجراها صندوق النقد الدولي انه توجد عدة عوامل تكون سبباً في نجاح سياسة استهداف التضخم هي:

-نظام مالي متطور ووضع مالي متين مدعوم بأستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

-استقلالية البنوك المركزية وتفويض بتحقيق ثبات الاسعار.

-آليات واضحة تؤمن تأثير اجراءات السياسة النقدية على التضخم.

-منهجية سليمة للتنبؤ بمعدلات التضخم.

-شفافية السياسة النقدية بما يكفل ترسيخ المصادقية والثقة.

أهداف الفصل الثالث:

بعد انتهاء الطالب من دراسة هذا الفصل يكون قادراً على أن :

- ١- يعرف مفهوم الدين العام وأسبابه.
- ٢- يُلم بالآثار الاقتصادية الناتجة عن الدين العام.
- ٣- يفهم ما هي الإتجاهات الحديثة لإدارة الدين وما مدى أهميتها.
- ٤- يوضح الحلول المقترحة للخروج من أزمة الدين العام .
- ٥- يُلقى الضوء على الحالة المصرية في الدين العام.

الفصل الثالث: الدين العام وكيفية إدارته .

مقدمة:

تمثل قضية الدين العام إحدى أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها اقتصاديات العديد من دول العالم، خاصة النامية منها، لما تسببه من اختلالات مالية قد تعمق الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها هذه الاقتصاديات، كما أنها في كثير من الأحيان تصل إلى حد المس بالجوانب السيادية للدول المدينة، وتجبرها على تبني برامج اقتصادية تمس نوعية الحياة، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لغالبية السكان، نتيجة لسياسات التقشف التي يطالب كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي الدول المدينة بتطبيقها، وتؤدي هذه البرامج في معظم الأحيان إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، نتيجة لما تلحقه من تدهور في الطلب الكلي لخفض النفقات الحكومية، وتجميد الرواتب والأجور، والغاء أو تقليص الدعم الحكومي للعديد من السلع الأساسية، وما يلحقه هذا التدهور في مستويات الحياة الاقتصادية والاجتماعية للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل.

عانت مصر كغيرها من الدول النامية من مشكلة تفاقم الديون الخارجية، حيث أصبحت خدمة الديون تمتص جزء كبير من حصيلة صادراتها وأصبح الجزء الباقي لا يكفي لتمويل واردتها من السلع والخدمات الضرورية، هذا إلى جانب القروض التي تحصل عليها يتم استخدام معظمها في تسديد جزء من إعادة جدول ديونها الخارجية. وقد أتبعته مصر كغيرها من الدول النامية المدينة لعدد من الحلول المقترحة لإعادة جدول الديون الخارجية ومن ضمن هذه الحلول تحويل الديون إلى استثمارات وتكمن مشكلة الموضوع في الاجابة على الاسئلة التالية:

ما هو مفهوم الدين العام؟ وما هي اسبابه؟ وما هي اثاره؟ وما هي طرق مواجهة أزمة الدين العام؟

أولاً: مفهوم الدين العام :

يمثل الدين العام مصدراً من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولا سيما من الضرائب، فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات محلية أو دولية أو دول أجنبية. وفكرة الدين العام بمفهومه المعاصر تُعتبر حديثة نسبياً حيث تعود إلى بداية القرن الثامن عشر تقريباً، حيث ظهرت نتيجة لتطور المجتمع وحصول السلطات التشريعية الممثلة للشعب على حقها الكامل في فرض الضرائب من جهة واللجوء إلى الدين العام من جهة أخرى ونعرض في هذا البند لمفهوم الدين العام وذلك على النحو التالي:

يعرف صندوق النقد الدين العام لدولة ما "بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد أي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين ويتضمن هذا التعريف وجود عنصرين رئيسيين.

● وجود عقد ضامن من قبل الدولة أو أحد مؤسساتها العامة.

● ميعاد استحقاق محدد.

ويتفق هذا مع المنطلقات الفكرية لصندوق النقد والبنك الدوليين في هذا الإطار، حيث يؤدي الأخذ بهذا المفهوم إلى تفسير مشكلة عجز الموازنة وما يترتب عليها من دين محلي وخارجي ومن خلال القاء المسؤولية في هذا على اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وما ينتج عن ذلك من سياسات تصحيحية يقترحها الصندوق والبنك الدوليين بشأن الحد من الانفاق العام وخفضة وحدات القطاع العام الخاسرة.

كما عرفت اتفاقية فيينا عام 1891 الدين العام "بأنه التزام على الدولة تجاه دولة أخرى أو منظمة دولية أو أي شخص آخر من أشخاص الدولة سواء كان معنوي أو مادي نشأ طبقاً للقانون الدولي".

كما يمكن تعريف الدين العام **public debt** بأنه: مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب فنقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية.

ويقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة فى الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز فى الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين . ويعرف البعض الدين العام بأنه مجموعة الالتزامات **Obligations** التي تعهدت الدولة والتزمت بالوفاء بها دولة معينة تجاه دائنين سواء كانوا من الداخل أو الخارج وتنتج هذه الالتزامات على عدة أنواع من الديون.

ويعرف الدين العام المحلي بأنه مبلغ نقدي تحصل عليه أو تستدينه الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الأشخاص العامة أو الخاصة مع تعهدا برده ودفع فوائد عنه وفق شروط محددة تتعلق بمدة القرض وفترة السماح وأسعار الفائدة. كما يعرف الدين العام المحلي على أنه القروض العامة التي تلتزم الدولة فيها بإعادة الدفع بالإضافة إلى أعباء الفوائد على تلك القروض ويلاحظ أن هذا التعريف يستبعد قروض البنك المركزي للدولة على أساس أنه لا يتطلب خدمة لذلك الدين (أي مدفوعات الفائدة والاستهلاك).

ويرى البعض أن الدين العام المحلي يقصد به المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدول للغير نتيجة اقتراضها بهذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين . ويعرف الدين العام المحلي بأنه عبارة عن العجز الكلي في الموازنة العامة . أما صافي العجز فهو العجز

الكلي بعد خصم ما هو متاح من مصادر التمويل المحلية وما هو متاح من مصادر التمويل الأجنبية.

ويعرف البعض الدين العام بصورة تشمل الاعتبارات القانونية والاقتصادية بأنه: "مبلغ نقدي من المال تقتضيه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من الألف ١ رد أو المؤسسات المالية الخاصة أو العامة الوطنية منها أو الدولية أو من الدول الأخرى، بموجب اتفاق يستند في أساس مشروعيته إلى قاعدة قانونية عامة صادرة عن السلطة التشريعية يتضمن مقابل الوفاء والتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقاً لشروط الاتفاق .

واستنتاجاً مما سبق، فإن الدين العام المحلي ينشأ نتيجة اقتراض الدولة من السوق المحلية بالعملة الوطنية وتقرض الدولة الشروط التي ترغب فيها، ومقابل ذلك تلتزم بسداد أصل القرض مع دفع فائدة وفقاً لشروط معينة يحددها قانون القرض العام. وتصدر الدولة مقابل هذه القروض سندات تسمى سندات الدين العام، وتتحصر مكونات الدين العام المحلي في الآتي:

١- الإصدار النقدي : ويتمثل فيما تصدره الحكومة أو البنك المركزي من نقود متمثلاً في ضرورة دعم المقدرة الإنتاجية للمجتمع، وهذا يعد دينا على الاقتصاد القومي، و إن لم تلتزم الدولة صراحة بدفع مقابله.

٢- الالتزامات والتعويضات: والتي تعد للغير قبل الحكومة نظير انتزاع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، وخاصة إذا صدر في مقابلها سندات على الحكومة لصالح الغير.

٣- القروض العامة: وتتحصر في عملية الاقتراض العام التي تقوم بها الحكومة أو إحدى مؤسساتها وتصدر في مقابلة صكوك حكومية تتعدد أشكالها حسب أجال استحقاقها وحسب أسعار الفائدة عليها.

ويعرف الباحث الدين العام بأنه: اتفاق بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف المدين وعادة ما تكون الدولة أو أي شخص معنوي عام أقساط وفوائد الدين في حالة القرض الخارجي أو إطفاء سندات الدين مع تسديد فوائده في حالة القرض الداخلي خلال مدة زمنية معينة، وابتداءً من تاريخ معين وبفائدة محددة في عقد الدين وبطريقة معينة للسداد متفق عليها بين الطرفين. وعلى هذا الأساس يرى الباحث أن مصطلح الدين العام هو الأكثر د لأنه يشمل المفاهيم الأخرى مثل القروض العامة أو المديونية العامة أو الديون الحكومية أو الديون السيادية.

ثانياً: أسباب الدين العام في مصر:

يقوم الدين العام بدور هام في كافة اقتصاديات العالم ، لا بصفته مصدراً لتمويل النفقات العامة ، بل بصفته مصدراً أساسياً لتمويل برامج التنمية الاقتصادية وخاصة البرامج المتعلقة بالاستثمار وبالبنية الأساسية ، وقد كان الدين العام مصدراً استثنائياً للتمويل في ظل الفكر التقليدي ، أما في الفكر الحديث فقد أصبح الدين العام وسيلة هامة للتمويل يلجأ إليها في الظروف العادية وغير العادية حيث يرى البعض أن الالتجاء إلى الدين العام لا يزيد من عبء الدائنية الإجمالية للاقتصاد القومي ، حيث

يكون المجتمع دائماً لنفسه بصورة تؤدي إلى نقل الدخل من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، أو من استخدام معين لاستخدام آخر . ومن هنا تتضح فاعلية الدين العام كوسيلة من وسائل التمويل خاصة إذا كان القطاع العام يتحمل مسئولية تمويل التنمية والاستثمار .

ويعد الدين العام أحد الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للحصول على الموارد التي تحتاج إليها لمواجهة الأعباء العامة . وتلجأ الدولة عادلة للدين العام المحلي في حالة عدم كفاية إيراداتها العامة العادية لتغطية الأعباء العامة . ويقدم في هذا الصدد مبررات عديدة تتيح للدولة الالتجاء للدين العام المحلي . وفيما يلي أهمها:

١- تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي بسبب وجود اختلالات حادة في الاقتصاد المصري، ويقصد بذلك وجود اختلال بين حجم الموارد المتاحة ، وحجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها الاقتصاد المصري . ومن أهم معالم الاختلال في التوازن الاقتصادي العام ، الاختلال بين الانتاج والاستهلاك.

٢- كما تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي عادة لمبررات مالية ، فقد تعجز الموارد العادية للدولة في الموازنة العامة عن كفاية مصارفها . وقد تفاوت العجز الفعلي في الموازنة العامة من عام إلى آخر خلال فترة الدراسة ، ويستنتج من البيانات أن هناك اتجاه عام لارتفاع العجز الفعلي للموازنة العامة أثناء وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي ، وتخشى الحكومة

أحياناً من مصارحة أفراد المجتمع بالواقع ، وفرض ضرائب على أموال الأغنياء لسد الثغرة ، فتضطر إلى استخدام أسلوب سهل في آثاره المباشرة وهو الدين العام المحلي ، وإن كان في الحقيقة له نفس الآثار غير المباشرة للضريبة.

٣- يساهم الفساد المالي والإداري الذي يظهر في القطاع العام وفي الحكومة الذي تتعدد مظاهره من الرشوة إلى الترحيح غير المشروع والتهرب الضريبي في عدم نجاح السياسات الاقتصادية ويقلل من ثقة أفراد المجتمع حول مدى إمكانية نجاح الحكومة في تنفيذ برامجها ، كما يضيع على الدولة (في حالة التهرب الضريبي) الفرصة في سداد فجوة الموارد المحلية دون اللجوء إلى الدين العام المحلي وما يترتب عليه من مشاكل.

٤- وقد تلجأ الحكومة إلى الدين العام المحلي لحشد الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية ، والتي لا تتحملها إيرادات سنة مالية واحدة كما في حالة التعجيل بالتصنيع وإدخال الصناعات الثقيلة دفعة واحدة أو شراء معدات إنتاجية للمشروعات التجارية التي تديرها الحكومة. وإذا لزم أن يتم دفع تكاليف المعدات بواسطة المستفيدين من الخدمات وليس بواسطة دافعي الضرائب ، فمن الضروري أن يتم الالتجاء إلى الدين العام المحلي.

٥- يعد الدين العام المحلي من الوسائل المعروفة التي كثيراً ما تلجأ إليها الحكومة لتعبئة المدخرات القومية ولإعادة توزيع مدخرات أفراد المجتمع على نواحي الاقتصاد المختلفة ، خاصة إذا عجزت السياسة الضريبية عن

تغطية كل مصادر الدخل أو تسرب جزء منها في صورة استهلاك ترفي

٦- وتلجأ الدولة إلى الدين العام المحلي لأسباب تتصل بالسياسة الاقتصادية . فمثلاً لتكبح التضخم فإنها تمتص جزء من السيولة التي في يد الأفراد عن طريق الدين العام المحلي ، وبذلك يتم تحويل القوة الشرائية الزائدة من يد أفراد المجتمع إلى الحكومة ويتم ذلك بواسطة البنك المركزي عن طريق خلق حزمة من الأدوات المالية الملائمة لممارسة عمليات السوق المفتوح في تنفيذ سياسته ، النقدية ، حيث يقوم البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية بكميات كبيرة بما يقود إلى التأثير من ناحية حجم السيولة المتاحة في البنوك ومن ناحية أخرى على أسعار الفائدة في السوق ، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على قدرة البنوك في منح الائتمان بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

وقد أعلن البنك المركزي المصري ارتفاع رصيد الدين الخارجي المستحق على مصر إلى ١٠٨,٧ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠١٩م بزيادة ١٦ ملياراً بمعدل %١٧,٣ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨م.

٧- زيادة الانفاق العام : من الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام في مصر التقصير الشديد في معالجة المشاكل الإدارية التي تعاني منها معظم وحدات الجهاز الإداري للدولة والفشل في وضع الحلول السليمة لها، الأمر الذي انعكس في النهاية على الوقوع في

العديد من الأخطاء الإدارية التي أثرت بوضوح على زيادة الإنفاق العام في كافة بنوده .

ولقد حرصت الحكومات المتعاقبة على التجاوب مع مطالب الشعب في مكافحة البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية ، ف ازد الإنفاق العام الموجه لهذه الخدمات وترتب على ذلك زيادة عدد الموظفين في الجهاز الحكومي مما أدى إلى ارتفاع بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة بحيث تمثل بعدا رئيسا في مجال توزيع الدخل القومي. وكما تبنت الحكومات وضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات أهداف وطموحات معينة منها مضاعفة الدخل القومي، تحقيق التوظيف الكامل ، زيادة معدل متوسط دخل الفرد. و نظرا لاختلاط الكثير من المفاهيم الخاصة بعناصر وظيفة التخطيط وعدم وضوحها وممارستها على أساس عملي غير سليم فقد كثرت الأخطاء والمشاكل التي انعكست على زيادة الإنفاق في مجال الاستخدامات الجارية والاستثمارية للأموال بدون مبررات حقيقية.

حيث يساهم سوء التنظيم والإدارة والافتقار إلى المساواة المالية في القطاع العام إلى ضعف الرقابة على الإنفاق الحكومي والفسل في ضمان توزيع النفقات بكفاءة و إنصاف، لتلبية أولويات المجتمع، وإلى حد كبير ، فإن الإنفاق على مشروعات المباهاة أو الإنفاق لمكافأة الجماعات السياسية القوية ، أو الإنفاق الذي لا يفيد إلا أقلية صغيرة ينشأ بما يضر في معظم الأحيان بالإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية ، وذلك نتيجة لتباين التكاليف والمنافع السياسية المرتبطة بالضرائب والإنفاق.

فمن الصعب على الدول النامية التي تنتهج نظاماً ديمقراطية التراجع عن زيادة الإنفاق المبني على حافز سياسى، ولاسيما عندما تؤدي إلى زيادة فرص العمل في القطاع العام أو في المؤسسات شبه العامة. والنتيجة المترتبة على ذلك هي فشل الحكومات في توفير التمويل الضروري لتنفيذ خطط التنمية، ومن ثم تلجأ إلى سد فجوة الموارد المحليه بالإفراط في سياسة عجز الموازنة من خلال الاقتراض الخارجي أو المحلي.

ثالثاً : الآثار الاقتصادية لأزمة الدين العام:

يمثل الدين العام المحلي واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه أي دولة سواء تم النظر إليه من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، ومشكلة الدين العام المحلي تمثل تحدياً هاماً لاستراتيجية التنمية، فقد أدى عدم التوافق بين الإنتاج الاستهلاك والادخار والاستثمار .. إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة الدين العام المحلي . وتمارس مشكلة الدين العام المحلي عدداً من الآثار الاقتصادية غير المرغوب فيها على أفراد المجتمع، وفيما يلي أهمها:

١- لعل أهم تكاليف الدين العام المحلي هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الأفراد يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل، كما يضيع على ملايين أخرى من الأطفال فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا

في مجتمع يتزايد فيه حجم الدين العام المحلي ، مما يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع اقتصادياً وسياسياً.

٢- يستخدم الدين العام المحلي لتمويل عجز الموازنة العامة هذا من ناحية ، وأعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة من ناحية أخرى ، ونظراً لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ، وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام المحلي واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة من تراكم المديونية وأعباء خدمة الديون ، ومن الناحية الأخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى حوالي ربع النفقات ، وحوالي ثلث الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين. والدين العام إن لم يكن في مشروعات ذات عائد مجز يحمل بأعباء خدمة الدين - أقساط وفوائد- وعلى الأجيال اللاحقة أن تسد ذلك من مدخراتها ، الذي ربما يكون نتيجة أخطاء لا تتم محاسبة المسؤولين عنها .

٣- تزايد الدين العام المحلي أدى إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي كانت قوة لتوظيفها في مشروعات إنتاجية إلى الحكومة ، حيث يتم تبديدها في نفقات عامة غير منتجة . ويترتب على حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال تدهور الإنتاج القومي.

٤- لقد ساهم تراكم الدين العام المحلي في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي ، حيث أن الزيادة النسبية في المعروض النقدي ، واتساع فجوة الطلب المحلي ، قد سببت ارتفاعاً في معدل الأسعار . ولقد جاء ذلك نتيجة لعجز الموازنة العامة المزمّن والذي تم تمويله بشكل أساسي بإصدارات نقدية متتالية.

٥- كما ساهم الدين العام المحلي في سوء توزيع الدخل القومي من طريقين:

الأول : أن التضخم في حد ذاته يساعد على سوء توزيع الدخل القومي ، **الثاني :** أن حملة السندات الحكومية - في رأي الكلاسيك - لا بد أن يكونوا من الطبقات الغنية ، في حين أن نفقات خدمة القرض وسداده عادة ما تمول عن طريق فرض الضرائب غير المباشرة التي تتحمل الطبقات الفقير عبئها الأكبر ، فيزيد بذلك سوء توزيع الدخل القومي.

٦- يرى البعض أن الدين العام يغري الحكومات بالإسراف والتبذير ، لأنه وسيلة سهلة للحصول على مبالغ ضخمة ، ويضيفون إلى ذلك تكرار إصدار الدولة للدين العام يؤثر تأثيراً سيئاً على التقدم الاقتصادي للدولة ، وأنه يفتح أمام الأفراد مجالاً لاستثمار رؤوس أموالهم بطريقة سهلة بعيدة عم المخاطرة ، مما يجعلهم يحجمون عن استثمارها في المشروعات الصناعية والتجارية التي تستدعي تحمل المخاطر ، والتي يعزى إليها الكثير مما وصل إليه العالم من التقدم الاقتصادي.

٧- زيادة أعباء الدين المحلي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي ، وذلك لأن جانباً مهماً من الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات السيادية (الضرائب)

تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية في المجتمع في صورة مدفوعات بفوائد وأقساط الدين العام المحلي ، وذلك بدلاً من توجيه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق على التعليم ، والصحة والقطاعات الاجتماعية الأخرى والتي يستفيد منها بشكل أكبر الشرائح الفقيرة في المجتمع.

٨-تزايد حجم الدين العام المحلي أدى إلى إزاحة الحكومة للقطاع الخاص ، وهذه الإزاحة لها آثارها الانكماشية على الائتمان وفرص العمل وتوزيع الدخل ، والإزاحة عبارة عن مفهوم يوضح الأثر العكسي للعجز الحكومي على الاستثمار الخاص ، حيث أن نمو العجز الحكومي مالياً يزيد من حجم الحكومة بالمقارنة بحجم القطاع الخاص ، كما يؤدي نمو هذا العجز أيضاً إلى إزاحة القطاع الخاص من سوق رأس المال ، بسبب قيام الحكومة بحسب الأموال التي كان من الممكن أن يقترضها القطاع الخاص من السوق لتمويل استثماراته الخاصة ، لو لم يكن العجز الحكومي قد ازداد ، ويتعرف منتقدو السياسة المالية التعويضية على تحقيق الإزاحة بالاعتقاد في أنه لو فشلت الزيادة في الإنفاق العام الممولة ، سواء بالضرائب أو بصكوك تغطي الدين في حفز إجمالي النشاط الاقتصادي ، فإن معنى ذلك أن القطاع الخاص قد أزيح بفعل الحكومة .

وهكذا فإن جزءاً لا يستهان به من السيولة الخاصة قد تم امتصاصها في السندات والأذونات الحكومية وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية مما يؤثر سلباً على تلك الاستثمارات ، ومن ثم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وتوسع الحكومة في إصدار أوراق الدين العام (السندات وأذون الخزانة) بعد الانتهاء من تطبيق برنامج

الإصلاح الاقتصادي قد تسبب في إحداث حالة من الركود سيطرت على الاقتصاد المصري طوال الدراسة ، وساهم في ارتفاع أسعار الفائدة لمستويات أضرت بأنشطة القطاع الخاص المحلي.

٩- الدين العام المحلي في جوهره هو ترحيل من جيل إلى جيل لاحق . ويتوقف هذا على نوعية استخدام الدين العام المحلي ، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل القادم العبء كله لحساب الجيل الحالي ، والعكس قد يكون صحيحاً .

رابعاً: الحلول المقترحة للخروج من أزمة الدين العام:

لا شك في أن ارتفاع الدين العام المحلي يرجع إلى الاختلال المتزايد بين النمو في الإنفاق العام والنمو في الإيرادات العامة وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الدين العام المحلي، وبالتالي زيادة سعر الفائدة. من هنا كانت ضرورة طرح بعض الطرق لمواجهة مشكلة تزايد حجم الدين العام المحلي وعدم الاقتصار على سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي لأنها أدت إلى حدوث انعكاسات سلبية على الدين العام المحلي. ولا يعني ذلك طرح سياسة مالية متكاملة، فهذا يخرج عن نطاق البحث. وأن ما يتم طرحه يصلح أساساً للحوار لرسم تلك السياسة، وتحديد أدواتها ووسائل تنفيذها. وهي على النحو التالي:

١- علاج الاختلالات الهيكلية:

أثرت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على حجم الدين العام المحلي بصورة مباشرة، وعملت على زيادة أعبائه. ويرجع ذلك إلى أنها

سياسات انكماشية وتعمل على معالجة المشكلات الأقل إلحاحا في الأجل القصير، ولكنها لم تعالج المشكلات الهيكلية التي يرجع إليها بصفة أساسية تزايد حجم الدين العام المحلي وأعبائه، وبصفة عامة يمكن تقديم مجموعة من المقترحات التي إذا تفاعلت وتكاملت فيما بينها انخفض اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي وبالتالي انخفض الدين العام المحلي وأعبائه. هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلي:

١- تفعيل عملية التنمية في إطار قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال السيطرة على معدلات التضخم وانخفاض معدلات البطالة، بما يزيد من الاستثمار وارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي. وبالتالي ارتفاع حصة الإيرادات العامة، حيث تعتمد حصة الإيرادات العامة بشكل كبير على حجم الإنتاج والمبيعات والأرباح والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وكذلك التوزيع الكفاء والموضوعي لذلك النمو الاقتصادي المحقق على كافة قطاعات الاقتصاد المصري (زراعة، صناعة خدمات).

٢- العمل على زيادة مساهمة الإنتاج المحلي في تغطية الطلب المحلي، لمواجهة تحديات الارتفاع غير المسبوق للأسعار العالمية، وليحقق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي منها.

٣- ضرورة الإسراع بتحقيق العدالة الاجتماعية بالتحسن المستمر في توزيع الدخل. فهناك تفاوت كبير في توزيع الدخل والثروة ويجب على الحكومة أن تعمل على معالجة أهم الاختلالات للاقتصاد القومي، وهي

سوء توزيع الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل القومي، حتى لا يقع عبء الدين العام المحلي على الفئات محدودة الدخل فقط.

٤- تطوير سوق المال، حيث يعتبر من الشروط الأساسية لسهولة إصدار ما قد تتطلبه الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة من السندات القابلة للتداول في تلك السوق. ويرتبط ذلك بزيادة وعي الأفراد بمزايا الاستثمار في سوق الأوراق المالية في ظل مناخ استثماري يتسم بالشفافية والإفصاح.

٥- تقليل فجوة المدخرات المحلية، وذلك عن طريق تحقيق التناصب بين الادخار المحلي والاستثمار المخطط، وبالتالي عدم وجود فائض طلب مما يؤدي إلى عدم اللجوء إلى سياسة الاقتراض (داخلي خارجي)، ويترتب على ذلك انخفاض المستوى العام للأسعار وانخفاض المديونية الداخلية.

٦- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في القيام بتمويل بعض الخدمات الاجتماعية من خلال دعم مبدأ المشاركة في تلك المجالات بما يخفف عن كامل الدولة ويعمل على تحقيق مزيد من الترشيد في النفقات أو تقليل أعباء النفقات العامة الاستثمارية عن الموازنة العامة.

وهكذا فإن هذه المقترحات تساعد على إحداث التوازن الاقتصادي، تعمل على إيجاد بيئة اقتصادية قوية، ونمو اقتصادي يساعد على الحد من تزايد حجم الدين العام المحلي وأعبائه.

☒ علاج أسباب الدين العام المحلي:

لا شك أن تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه يتطلب تقديم مجموعة من الطرق والمقترحات اللازمة للحد من تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه في المستقبل، الأمر الذي يرتبط بشكل مباشر بضرورة العمل على التأثير على الأسباب التي أدت إلى تزايد حجمه وزيادة أعباء خدمته. ونحاول فيما يلي تقديم مجموعة من الطرق لمواجهة أسباب تزايد حجم الدين العام المحلى وأعبائه. هذه المقترحات يمكن إجمالها فيما يلي :

-تتمية الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية في الموازنة العامة للدولة بهدف تحقيق فائض جارى يسهم في تمويل الاستثمارات والتحويلات الراسمالية.

-ترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية، وخاصة المقدمة للصناعات والسلع غير الإستراتيجية، أو التى ليست ضمن أولويات الحاجات الإنتاجية والاقتصادية، وإعادة النظر في بعض الإعفاءات التي لم تحقق هدفها سواء في زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمالة أو التصدير... الخ . بما يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية.

-ترشيد الإنفاق العام، وذلك بهدف الحد من التزايد المستمر في هذا الإنفاق غير الضروري أو المظهري، والعمل على ترشيد الاستخدامات الحكومية غير الضرورية، والتي تتمثل أهمها في استخدام المستلزمات : السلعية (السيارات والكهرباء والبنزين والمباني الفاخرة.....).

-إعادة هيكله الهيئات الاقتصادية بما يتطلبه ذلك من إعادة هيكله مالية وإنتاجية... الخ لزيادة قدرتها التنافسية وترشيد نفقاتها وتنمية إيراداتها بالتالي زيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتيا بما يقلل مديونيتها، وبالتالي يقل حجم الدين العام المحلي وأعبائه.

-إعادة هيكله الدين العام المحلي عن طريق استهلاك عدد من السندات التي أصدرت في وقت كانت فيه أسعار الفائدة مرتفعة، ويكون استهلاك هذه السندات بأخرى أقل في سعر الفائدة، واستثمار حصيلة هذه السندات أفضل استثمار ممكن.

-تفعيل دور مشروعات البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية، BOT حيث يتم إسناد إنشاء وتشغيل عدد من المشروعات (ومنها مشروعات البنية الأساسية) إلى القطاع الخاص، وذلك باستخدام نظام BOT والتي من شأنها خفض الإنفاق العام وتحسين الكفاءة مما يقلل حجم الدين العام المحلي وأعبائه.

-الرقابة القوية على عمليات الموازنة العامة، حيث يترتب على تشديد مستوى الرقابة على أوجه الإنفاق ومراحل وعمليات الإنفاق، ترشيد عملية الإنفاق العام بما يساهم في خفض الإنفاق الحكومي، وكذلك فإن تشديد الرقابة على مصادر الإيرادات العامة - وخاصة على الضرائب - سيؤدي إلى انخفاض مستوى التهرب الضريبي والحد من الفساد داخل الجهات التنفيذية المعنية بتحصيـل الضريبة.

-تفعيل الديمقراطية، وهي أحد العوامل الداعمة لعملية الرقابة على

الإنفاق الحكومي، وبالتالي ترشيد الإنفاق العام بواسطة الجهات التنفيذية، وانخفاض مستوى الفساد داخل المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى تصحيح اتجاهات الإنفاق تبعاً لرغبات المواطنين وبالتالي انخفاض مطالب المالية الملحة الناشئة عن الإنفاق في أوجه إنفاق تنخفض فيه أولويات احتياجات أفراد المجتمع.

-البعد عن الخلل التتموي والذي بدأ واضحاً من خلال إقامة مشروعات باهظة التكاليف قليلة العائد، أو مشروعات تعتمد على العملة الصعبة في تنفيذها مع الحصول على مصادر تمويلها بالعملة المحلية.

-وضع سياسة فعالة ورشيدة للتمويل الخارجي تستهدف وضع حد لنمو الديون يكون المعيار فيها هو تحقيق تنمية فعلية من خلال استخدامها في مشروعات تجمع بين العوائد الاقتصادية والاجتماعية الملائمة مع اختيار أفضل الشروط المقدمة للاقتراض وتنويع مصادره.

-تشجيع التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى لاسيما الدول الإفريقية بما ينمي من الصادرات ويصب في صالح ميزان المدفوعات والاستفادة قدر الإمكان من خلال التكتلات الاقتصادية التي تنتمي لها مصر، وتطبيق نظام ترتيبات الدفع الثنائي مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية من أجل خفض الاعتماد على العملات الأجنبية لتمويل التجارة.

-الحد من تهريب رؤوس الأموال للخارج للتخفيف من تأثير تهريب هذه الأموال السلبي على ميزان المدفوعات .

٧- تطبيق موازنة البرامج والأداء، والسعي لتحقيق التوازن بين نفقات الموازنة وإيراداتها، وإصلاح النظام الضريبي، بصورة تجمع بين تخفيض الشريحة الضريبية وزيادة الحصيلة وتضمن عدالة التوزيع، للمساهمة في سد عجز الموازنة بصورة رشيدة خاصة فيما يتعلق بتنشيط تحصيل الضرائب المستحقة على أصحاب الدخل العالية والأثرياء، وتقديم حوافز للسداد المبكر.

٨- الإصلاح الإداري للهيئات العامة الاقتصادية التي تحقق خسائر، ويمكن في هذا الإطار خصخصة الإدارة. وكذلك الإصلاح العسكري بعودة العسكر لثكناتهم وعدم تدخلهم في النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص أن يتولى قاطرة الاقتصاد في ضوء المسؤولية الاجتماعية التي توضع إطارها الحكومية.

خامساً: إدارة الدين العام وأهميتها:

١- إدارة الدين هي عملية وضع وتطبيق استراتيجية لإدارة دين الحكومة من أجل توفير مبلغ التمويل المطلوب، وتحقيق أهداف الحكومة المتعلقة بالمخاطر والتكلفة، بالإضافة إلى أية أهداف عامة أخرى تكون الحكومة قد حددتها لإدارة الدين ، مثل إقامة سوق كفاء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها.

٢- ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعاً للسياسة العامة، يجب أن تسعى الحكومات إلى التأكد من قدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه، ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في نفس الوقت على

تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة والمخاطر. ويشترك القائمون على إدارة الدين السيادي مع مستشاري سياسة المالية العامة والسياسة النقدية في اهتمامهم بأن تظل مديونية القطاع العام عند مستوى يمكن تحمله وبوجود استراتيجية موثوق بها لتخفيض مستويات الدين المفرطة. ويجب أن يتأكد القائمون على إدارة الدين من أن سلطات المالية العامة تدرك أثر احتياجات الحكومة التمويلية ومستويات ديونها على تكلفة الاقتراض، ويعتبر كل من نسبة خدمة دين القطاع العام، ونسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى الإيرادات الضريبية من بين أمثلة المؤشرات التي تتناول مسألة إمكانية استمرار الدين.

٣- كانت الديون ذات الهياكل الضعيفة من حيث آجال الاستحقاق أو العملة أو تكويين أسعار الفائدة وكذلك الالتزامات الطارئة الكبيرة وغير الممولة من العوامل المهمة التي استحدثت الأزمات الاقتصادية في كثير من البلدان عبر التاريخ أو عملت على نشرها. فعلى سبيل المثال، بغض النظر عن نظام سعر الصرف المعتمد، أو ما إذا كان الدين بالعملة المحلية أو الأجنبية، كثيرا ما نشأت الأزمات بسبب تركيز الحكومات المفرط على إمكانية الاقتصاد في التكاليف من خلال الأحجام الكبيرة للدين قصير الأجل أو الدين بأسعار فائدة معومة. وقد أدى ذلك إلى تعرض ميزانيات الحكومات تعرضا خطيرا لأوضاع السوق المالية المتغيرة، بما في ذلك التغيرات في الجدارة الائتمانية للبلد المعني عندما يستلزم الأمر تمديد أجل الدين. كذلك يطرح الدين

المحرر بالنقد الأجنبي مخاطر معينة، ومن الممكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على الدين المحرر بعملات أجنبية إلى ضغوط على سعر الصرف أو إلى ضغوط نقدية أو كليهما إذا تردد المستثمرون في إعادة تمويل الدين الحكومي المحرر بالنقد الأجنبي. ومن خلال الحد من خطر تحول إدارة الحكومة لحافضة دينها إلى مصدر لعدم الاستقرار بالنسبة للقطاع الخاص، تستطيع الإدارة الحكيمة للدين الحكومي، إلى جانب السياسات السليمة لإدارة الالتزامات الاحتمالية، تخفيض درجة حساسية البلدان لآثار عدوى الأزمات والمخاطر المالية.

٤- إن حافضة الدين الحكومي هي في العادة أكبر حافضة مالية في البلدان. وغالبا ما تتضمن هذه الحافضة هياكل مالية معقدة ومحفوفة بالمخاطر، ويمكن أن تعرض ميزانية الحكومة والاستقرار المالي في البلد المعني لمخاطر جسيمة. ووفقا لما جاء في تقارير مجموعة العمل المعنية بالتدفقات الرأسمالية التابعة لمنتدى الاستقرار المالي، فقد "أبرزت التجارب الأخيرة ضرورة أن تحد الحكومات من تراكم القروض المقصود بها توفير السيولة وغيرها من المخاطر التي تجعل اقتصاداتها حساسة بوجه خاص للصدمات الخارجية، لذلك فإن إدارة المخاطر السليمة في القطاع العام ضرورية أيضا لإدارة المخاطر في قطاعات الاقتصاد الأخرى "لأن الكيانات المفردة داخل القطاع الخاص تواجه عادة مشاكل جمة عندما تؤدي الإدارة الضعيفة لمخاطر الدين السيادي إلى الحساسية لأزمات السيولة"، وتساعد

هياكل الدين السليمة الحكومات على الحد من تعرضها لمخاطر أسعار الفائدة والعملة وغيرها .وتسعى حكومات عديدة لدعم هذه الهياكل من خلال القيام، حيثما أمكن، بوضع قواعد معيارية للحفاظ من حيث التكوين المرغوب للعمليات، ومدة الدين، وهيكّل استحقاقه، لتوفير الإرشاد اللازم لتكوين الحافظة في المستقبل.

٥- أبرزت عدة أزمات سابقة في سوق الدين أهمية الممارسات السليمة لإدارة الدين والحاجة إلى وجود سوق كفاء وقوي لرأس المال .ورغم أن سياسات إدارة الدين الحكومي قد لا تكون السبب الوحيد أو حتى السبب الرئيسي لتلك الأزمات، فإن هيكّل الاستحقاق، وأسعار الفائدة وتكوين العملة بحافظة الدين الحكومي، السبب الرئيسي لتلك الأزمات، فإن هيكّل الاستحقاق، وأسعار الفائدة وتكوين العملة بحافظة الدين الحكومي، وتؤدي الممارسات الخطرة لإدارة الدين، حتى في وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة، إلى زيادة حساسية الاقتصاد للصدمات الاقتصادية والمالية ، ومن الممكن أحيانا معالجة تلك المخاطر بسهولة باتخاذ تدابير مباشرة نسبيا، مثل إطالة آجال استحقاق الديون ودفع التكلفة الأعلى المصاحبة لخدمة الدين (بافتراض أن منحنى العائد مائل إلى أعلى)، وبتعديل مقدار احتياطات النقد الأجنبي وأجل استحقاقها وتكوينها، وإعادة النظر في المعايير والترتيبات التنظيمية المتعلقة بالالتزامات الاحتمالية.

٦- عادة ما تكون هياكل الدين الخطرة نتيجة للسياسات الاقتصادية غير الملائمة -سياسات المالية العامة والسياسات النقدية وسياسات سعر

الصرف - وإن كانت الآثار الارتجاعية تسير دون شك في كلا الاتجاهين .ولكن هناك حدوداً، على أية حال، لما تستطيع سياسات إدارة الدين السليمة تحقيقه .ذلك لأن سياسات إدارة الدين السليمة ليست علاجاً ناجحاً لجميع المشكلات أو بديلاً للإدارة المالية والنقدية السليمة. فإذا كانت دعائم سياسة الاقتصاد الكلي ضعيفة، فإن الإدارة الجيدة للدين السيادي قد لا تكفي بمفردها لمنع حدوث الأزمة . فالسياسات السليمة لإدارة الدين تحد من حساسية البلدان لعدوى الأزمات والمخاطر المالية لأنها تقوم بدور حافز لإيجاد سوق مالية أوسع وتحقيق التعميق المالي . وتؤيد التجارب الأخيرة الحجة القائلة، مثلاً، بأن أسواق الدين المحلية المتطورة يمكن أن تكون بديلاً للتمويل المصرفي (والعكس صحيح) عندما ينضب هذا المصدر، مما يساعد الاقتصادات على تجاوز الصدمات المالية.

سادساً : الدين العام الخارجى:

يمثل الدين العام الخارجى مصدراً مهماً من مصادر التمويل ، فضلباً عن أنه مصدر مكمل أساسى لمصادر التمويل المحلية لدعم النمو والتنمية الاقتصادية والاحتياجات الأخرى للدولة ، فإن الدول النامية عادة ما تلجأ للإستدانة من الخارج علي أن يتم دفع الدين في المستقبل في شكل أقساط مع فوائد متفق عليها بين الجهات المعنية ، ورغم ذلك فإن هذا الدين إذا لم يستخدم في أنشطة إنتاجية مدرةً للدخل سيترتب عليه انخفاض مقدرة الدولة علي السداد والوفاء بتلك الالتزامات ، وذكرت

معظم الدراسات القياسية أن الدين العام الخارجي أحد أهم العوامل المؤثرة بشكل كبير في عملية النمو الاقتصادي ، وأن كليهما يؤثران ببعضهما (أي أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية) ، ولكن إذا زاد عن الحد المعقول سيشكل عقبة امام النمو الاقتصادي المستدام.

١- مفهوم الدين الخارجي:

تعتبر مشكلة الديون الخارجية محل جدل مستمر علي مدى قرنين من الزمان ، فمن ناحية عرضته المدرسة الكلاسيكية بشدة ونادت بتوازن الميزانية العامة للدولة ، ومن ناحية أخرى أيد كثير من الاقتصاديين علي رأسهم كينز ، ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز ، أي أنه لم يعد هناك أي ضرورة لتوازن الميزانية ، وأن العجز الذي قد يحدث جراء ذلك يمكن تمويله بالقروض . وفيما يلي عرض لمفهوم الدين الخارجي .

يري البعض أن المقصود بالدين الخارجي (هي تلك المبالغ التي أفترضها اقتصاد قومي ما ، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة ، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها . ويكون الدفع إما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها ، أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لإلتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة.

ويلاحظ من التعريف السابق ، أنه يستبعد القروض التي تكون مدتها أقل من السنة ، مع العلم أن القروض القصيرة الأجل ، ارتفع

الطلب عليها خلال الأزمة المالية الحادة لعام ، ١٩٨٦م بحيث أصبح هذا النوع من القروض يشكل عبئاً ثقيلاً إضافياً في المديونية الخارجية . كما أنه لا بد أن تكون الدول أو الهيئات الرسمية ضامنة لو حيث يستبعد هذا التعريف الديون غير المضمونة من طرف الحكومات . ونظراً لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه ، تكونت سنة ١٩٨٤م مجموعة عمل تضم كل من الصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، وبنك التسويات الدولية ، قامت بوضع تعريف موحد في تقريرها السنوي وهو التالي ("إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلي مبلغ الإلتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلي تسديدات مقيمي بلد ما تجاه غير المقيمين به، ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفوقاً بالفوائد أو من دونها ، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل " . ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه " الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة ، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات) " .

٢- أنواع الديون الخارجية:

تختلف القروض الخارجية تبعاً للجهة التي تصدره والجهة التي تتلقاه وكذلك للغرض الذي ينفق من أجله ، ويمكن أن تكون الديون الخارجية مبالغ نقدية يحصل عليها البلد ، وتكون عادة بالعملات الأجنبية أو تدفقات سلعية يمكن سدادها سماعياً أو نقدياً حسب العقد . ويمكن تقسيم الديون الخارجية إلي:

أ- حسب الفترة الزمنية للسداد:

وتنقسم الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد إلى:

- **ديون قصيرة الأجل** : وهي الديون الواجبة السداد في مدة أقصاها سنة ، ويتميز هذا النوع بارتفاع تكاليفه ولا تلجأ إليه الدول عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على القروض طويلة الأجل ، وخاصة عندما تعمد إلى تصحيح عجز مؤقت في موازنتها.

- **ديون طويلة الأجل** : وهي الديون الواجبة السداد خلال فترة زمنية أكثر من سنة وقد تزيد عن عشرة سنوات ، ويتضمن هذا النوع بإنخفاض تكاليفه مقارنة بالنوع الأول وكثرة تسهيلات وعادة ما يضاف إليه نوع آخر هو الدين متوسط الأجل المرتبط بالخطط الاقتصادية ، وتحتوي الديون طويلة الأجل على ما يلي:

* **ديون مضمونة علناً** ، وهي قروض تعود لشركات خاصة يحصل عليها المقترض بحيث تكون مضمونة السداد بوساطة عامة (حكومة أو جهة رسمية).

* **ديون خاصة غير المضمونة** ، وهي ديون مستحقة لجهات غير حكومية ولا تضمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث السداد والفائدة.

* **ديون عامة** ، وهي قروض عائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها.

ب- ديون حسب الجهة التي تتولى تقديم القرض:

* **ديون رسمية** ، وهي ديون التي تقوم الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية بتقديمها وتتميز بعدد من المزايا منها : طول مدة القرض ،

وانخفاض معدل الفائدة ، وجود فترة سماح كبيرة ، ويندرج منها الأنواع التالية:

* القروض الثنائية ، وهذه القروض تنشأ بين حكومتي دولتين وغالباً تكون مشروطة.

* القروض متعددة الأطراف ، وهذه القروض تمنحها أطراف أو منظمات دولية أو إقليمية وتختلف باختلاف البيئات المانحة لها ، وتعكس وجهة نظر الأقطار التي تسيطر عليها هذه المنظمات.

* **قروض المصدرين** : وهي قروض تمنحها مؤسسات داخل الدولة التي تتتهج سياسة تشجيع لصادراتها ، وهي نوع من التسهيلات للدولة المدينة المسـ_____توردة.

* ديون خاصة ، هي تلك الديون المقدمه من قبل المصادر التجارية الأجنبية وتعتبر شروطها قاسية حيث تتميز بانخفاض المدة القرض وفترة السماح وارتفاع سعر الفائدة وتشتمل علي ما يلي:

- **قروض البنوك التجارية** : والتي تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيله الدولة النامية من النقد الأجنبي وتكون غالباً قصيرة الأجل ، وتحدد أسعار الفائدة كما هي في البلد الدائن لها وهي مرتفعة ، بل أن قروضها تعتبر من أهم أسباب أزمة القروض الدولية في بداية الثمانينات من القرن الماضي.

- **قروض المصدرين الخاصة** : وهي قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة ، شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات ، وبآجال لا تزيد عن خمس سنوات ، ويحدد

معدل الفائدة طبقاً لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية للدولة الدائنة.

ج- حسب شروط تقديمها، وتنقسم إلي:

القروض الميسرة ، وهي تلك القروض التي تتميز بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة سماح وإنخفاض معدلات الفائدة عليها.

*القروض الصعبة ، وهي تلك القروض التي تتميز بارتفاع معدلات الفائدة عليها ، وانخفاض فترة الاستحقاق وفترة السماح ، حيث أنها تقرض بشروط تجارية.

د- حسب طبيعة الاستخدام. وتنقسم إلي:

*قروض خارجية للأغراض الاستهلاكي ، حيث تستخدم هذه القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكي ، وقد تكون قروض نقدية أو عينية.

*قروض خارجية للأغراض الاقتصادية ، حيث تستخدم تلك القروض في تمويل عملية التنمية في الدول النامية.

*قروض خارجية للأغراض العسكرية ووتتصف تلك القروض بأنها غير منتجة وليس لها مردود اقتصادي.

سابعاً : أسباب تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية:

تعود أسباب أزمة المديونية واستمرار لجوء الحكومات إلي الاستدانة لأسباب محلية تعاني منها الدول المدينة ، والى أسباب خارجية ناتجة عن الخلل في هيكل الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وفيما يلي توضيح لأهم أسباب تفاقم أزمة المديونية للدول النامية .

١- **الأسباب الداخلية** : وهي تشكل مسؤولية الدول المدينة في تفاقم أزمة المديونية فيها، ونبين فيما يلي أهم هذه العوامل المحددة لهذه المسؤولية:

أ- **قصور السياسات السليمة لعملية التنمية**: حيث توضح التجارب التنموية في الدول النامية عملية التنمية المنشودة وكأنها مرادفاً للوصول إلي مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان الدول الرأسمالية الصناعية ، لذلك انتجت هذه الدول بصفة عامة منهجاً خاصاً في التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة فيها.

ب- **ضآلة حجم المدخرات المحلية** : إن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الدول النامية هو استعانتها بالقروض الخارجية من التمويل برامج تنميتها . فكانت تنظر إلي الاقتراض خارجي كبديل للإدخار المحلي مما أدى لتقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية.

ج- **سوء إدارة الدين العام** : إن أزمة المديونية تفاقمت بسبب سوء الإدارة لهذه الديون والاستخدام غير الرشيد للأموال التي تتلقاها الدول النامية ، وعدم وجود جهاز منظم يتولى الإشراف على عمليات الاقتراض والرقابة عليها . فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية نلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وقامت بتصدير السمع ذات الأسعار المرتفعة ، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلي تصدير رأس المال الأجنبي إلي الدول النامية ، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها، أما الدول

النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة).

د- **عدم فعالية السياسة الضريبية:** عندما لا تستطيع الدولة زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة وذلك أما لأنها قد وصلت إلى حدها الأقصى بحيث لا يصح للدولة بعده أن تلجأ إلى مزيد من الضرائب والا أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي ومستوى المعيشة أو لأنها قد يترتب عن زيادتها رد فعل سياسية أو اقتصادية خطيرة.

هـ- **العجز المتزايد في ميزان المدفوعات :** الدول النامية تدور في حلقة دائرية خبيثة ، فأزمة النمو فيها تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة ، ينعكس التضخم بدوره في تردي شروط التبادل التجاري حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة ، ينعكس التضخم بدوره في تردي شروط التبادل التجاري مع الخارج وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع إلى مزيد من الاستدانة.

و- **هروب الأموال إلى الخارج :** انتشرت ظاهرة هروب الأموال الوطنية إلى الخارج في معظم الدول النامية بسبب الفساد الإداري والرشوة وعدم الاستقرار السياسي واستغلال النفوذ . مما أثر سلبياً على الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول

النامية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسمطة ، مما أدى لتراكم الديون وفشل التنمية.

ز- **التضخم المحلي وتدهور أسعار الصرف** : من المعروف أن الديون الخارجية هي عبارة عن أرصدة نقدية يتم ضخها في الاقتصاد المحلي ، فليس من قبيل الصدفة أن تكون الدول ذات المديونية الخارجية الثقيلة مصابة بموجات تضخمية حادة ، مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، ويضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة في السوق الدولي من ناحية، ويضغط على سعر الصرف للعملة المحلية وتدهور قيمته أمام العملات الأجنبية الأخرى.

ح- **زيادة الإنفاق العسكري**: تسابقت الدول النامية بعد استقلالها على التسلح ،وأدى الإفراط في سباق التسلح إلى لجوء الدول النامية إلى الاقتراض . وهذا الإنفاق لا يدر أي فوائد مالية يستخدم حصيلتها في خدمة أعباء الدين. وبذلك يكون الإنفاق العسكري إهدار للطاقات الإنتاجية .

٢- **الأسباب الخارجية** : وهي تمثل مسؤولية الدائنين في تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية وتتمثل في جملة من العوامل يمكن أن نصنفها ضمن العوامل الخارجية التي ساهمت في تفاقم الأزمة وهي:

أ- **تدهور شروط التبادل التجاري الدولي** : إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين السلع التي تصدرها دول العالم المدينه والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستورد من الدول المتقدمة ، يعتبر

أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية للدول النامية ، حيث يتمثل هذا التدهور في نسبة صادرات الدول النامية إلى أسعار السلع التي تستوردها من الدول المتقدمة ، ويؤدي بشكل مباشر إلى زيادة العجز في ميزان مدفوعات الدول المدينة ، ومن ثم يزيد الميل للإستدانة. من ناحية أخرى ويؤدي أيضا إلى إضعاف قدرة هذه الدول عن الوفاء بأعباء ديونها الخارجية.

ب- الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية: نظرا

لاندماج معظم الدول النامية في للنظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها لو تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسة ، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول . ومنذ بداية الثمانينات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم ، أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيراً في الأوضاع المالية وانخفاض حجم العملات الأجنبية فيها ، وفي الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد إنفجار أزمة الديون الخارجية .

ج-ارتفاع أسعار الفائدة : كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في إستفحال أزمة المديونية ، الفوائد المدفوعة في العديد من البلدان قيمة التمويل وأصبح بند

خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ علي مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

أهداف الفصل الرابع:

يكون الطالب بعد الانتهاء من هذا الفصل قادراً على أن:

- ١- يوضح مفهوم سعر الصرف وأنواعه.
- ٢- يطلع على نظم سعر الصرف.
- ٣- يفهم نظريات سعر الصرف.
- ٤- يفهم مشاكل تحديد سعر الصرف والصدمات الخارجية.

الفصل الرابع: مفهوم وأنواع ونظريات سعر الصرف ومشاكل

تحديده.

يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما يعبر عن المتانة الاقتصادية للدولة، سواء تعلق ذلك بمدى استقراره وقابلية العملة للتحويل أو بطبيعة نظام الصرف المتبع داخل الدولة. يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل، حيث يعد وضع ميزان المدفوعات من أهمها إلى جانب المتغيرات الفنية والمتعلقة بظروف السوق وسلوك المتعاملين والمتغيرات النقدية كأسعار الفائدة ومستوى التضخم. ونظراً لأهمية سعر الصرف على مستوى التجارة الخارجية فإنه يترتب على قلبه تعرض الاقتصاد لصدمة خارجية مواتية أو معاكسة. ومن أجل الإلمام بمختلف هذه الموضوعات المتعلقة باقتصاديات سعر الصرف، فقد تضمنت المطبوعة خمسة محاور رئيسية، حيث خصص المحور الأول لتقديم المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف، أما المحور الثاني ف جاء لتحليل نظريات سعر الصرف، في حين يعنى المحور الثالث بسوق الصرف، أما المحور الرابع فيتضمن نظم الصرف ، وخصص المحور الخامس لمعالجة مشاكل تحديد سعر الصرف والصدمة الخارجية.

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية، إنما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف الأجنبي، والذي يقوم بربط جهاززي الأثمان لبلدين مختلفين، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة. وبذلك يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

كما يمكن تعريف سعر الصرف علي إنه ، عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول علي وحدة من عملة أخرى ، ويقصد بسعر الصرف أيضاً النسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى ، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها ، وكذلك يعرف علي أنه: النسبة التي يتم علي أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم ، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلي الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.

ثانياً : أنواع سعر الصرف:

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالاتي:

١- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول بو فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وبذا يعني إمكانية

وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

٢- **سعر الصرف الحقيقي:** إن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغييرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الإسمي طبقاً لتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فيو يقيس القوة الشرائية لمسمع والخدمات المحمية مقابل السمع والخدمات الأجنبية، ويمكن التعبير عنو باستخدام الصيغة الرياضية التالية :

$$TCR = \frac{TCN / PdZ}{1\$/PUSA} = \frac{TCN.PUSA}{dxPdZ}$$

حيث:

TCR : سعر الصرف الحقيقي ، **TCN** : سعر الصرف الاسمي.

PUSA : مؤشر الأسعار بأمريكا ، **PdZ**: مؤشر الأسعار بمصر.

1\$/PUSA: القوة الشرائية لمدولار الأمريكي في أمريكا

TCN/PdZ: القوة الشرائية لمدولار في مصر.

٣- **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** وهو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات. ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل (Hirsch و Higgins) سنة ١٩٧٠م ، والذي افترضو لتمثيل العلاقة الكمية الناشئة بين القيمة الفعلية لعملة المحلية معبراً عنها بمعدل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعدل،

بالإضافة إلى أعمال كل من **Artus** و **Rhomberg** سنة ،
 ١٩٧٣م حيث يقيس هذا المؤشر تأثيرات حركات سعر الصرف على
 قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة . فهو
 بذلك يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسلة من
 العملات في فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لا سبير
 للورق القياسية.

ويعتبر نموذج سعر الصرف المتعدد (**MERM) Multilateral**
(Exchange Rate Model) من بين أهم تطورات سعر الصرف
 الفعلي الاسمي والذي يعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه
 نفس التغير في ميزان التجارة لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة،
 وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر
 الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاثة عناصر ينبغي
 الإحاطة بيا لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه وهي:

-درجة التكيّف في التكاليف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف.

-مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية.

-سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

٣- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: وهو عبارة عن سعر صرف فعلي
 مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية،
 ولذلك فحسابه يحتاج إلى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار
 المستهلك في الدول محل الاهتمام، بحيث تم تحويل أسعار الصرف

الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح بحسب الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.

٥- **السعر الفوري والسعر الآجل للصرف** : يقصد بالسعر الفوري للصرف السعري الحالي أو الجاري ، الذي يعتمد عليه المتعاملون ويتم إدراجه في فواتير وتقييم الصفقات ، وتمثل هذه الصفقات أغلب العمليات التي تجري في سوق ا ، في حين يقصد بسعر الصرف الآجل ذلك السعر الذي يدرج في العمليات والصفقات بالاعتماد على السعر الفوري و الفرق معدلي الفائدة في السوق النقدية بين العملتين , أي أن التفرقة بين السعر الاجل للصرف والسعر الفوري يعتمد على الفترة الزمنية حال إبرام الصفقات وعلى مستويات معدلات الفائدة السائدة في الأسواق النقدية للأطراف المتعاملة.

٤- **أسعار الصرف المتقاطعة** : يتم في إطار السوق النقدية تنفيذ العمليات الدولية وتبادل العملات الأجنبية لبعضها ، وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك نتيجة المخاطر والخسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات ، وقد اتخذت هذه التعاملات صيغاً أهمها صيغة التحويل الآني وصيغة التحويل الآجل فشكلت فيما بعد أسواقاً أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية . أن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين ، سعر للبيع وسعر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى، وترتبط أسعار العملات مع بعضها وفق

مفهوم المثلث التوازن ، الذي يعرف بأنه المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل عملة أخرى ، وتنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلي الأرباح ، ووجود هذا المثلث غالباً ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض معينة (بافتراض إهمال تكلفة الصفقات).

ثالثاً: نظم سعر الصرف:

شهد الاقتصاد العالمي مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي عدد من التطورات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية ساعدت علي تزايد درجة انفتاح الأسواق المالية والتجارية ، فضلاً عن تزايد حرية حركة رؤوس الأموال خاصة قصيرة الأجل التي تبحث عن العوائد السريعة ، ونتيجة لهذا زادت أهمية سعر الصرف كأحد آليات الانتقال النقدي ، وتختلف فعالية السياسة النقدية تبعاً لنظام سعر الصرف المطبق ، ونفرق هنا بين نظامين لسعر الصرف هما : نظام سعر الصرف الثابت ، ونظام سعر الصرف المرن ، ونتناول فيما يلي أثر هذه القناة في ظل كل من النظامين:

أ-نظام سعر الصرف الثابت : تقل فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق نظام سعر الصرف الثابت ، حيث يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي الحفاظ علي ثبات سعر الصرف ، فانتهاج السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية ، يؤدي إلي زيادة عرض النقود وانخفاض أسعار الفائدة ، مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الكلي وارتفاع الأسعار المحلية ، ومع بقاء

أسعار السلع الأجنبية ثابتة ، تزداد مشتريات الأفراد من السلع والأصول الأجنبية ، كما أن انخفاض أسعار الفائدة المحلية نسبياً عن أسعار الفائدة السائدة في الأسواق الخارجية يؤدي إلي تدفق رؤوس الأموال للخارج ، خاصة قصيرة الأجل ، وتكون محصلة ذلك تدهور وضع ميزان المدفوعات ، وفي ظل هذا النظام لسعر الصرف تتدخل السلطة النقدية لمنع تدهور قيمة العملة الوطنية الناتج عن تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق زيادة عرض العملات الأجنبية باستخدام ما لديها من أرصدة من النقد الأجنبي . وتكون النتيجة النهائية لقيام السلطة النقدية بزيادة المعروض النقدي من العملة الوطنية - في ظل نظام سعر الصرف الثابت - تآكل أرصدها من الاحتياطيات الدولية ، وصعوبة سيطرتها علي العرض الكلي للنقود ، وعملياً يصعب علي السلطة النقدية الاستمرار هذه السياسة نظراً لاستنزاف أرصدة النقد الأجنبي .

ب- نظام سعر الصرف المرن : تزداد فعالية السياسة النقدية في ظل تطبيق هذا النظام ، إذ تنتوع الأساليب التي ينتقل من خلالها أثر التغيرات في عرض النقود إلي سعر الصرف ومنها إلي المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة الناتج وميزان المدفوعات ومستوى الأسعار ، حيث يؤدي التوسع في عرض النقود إلي خفض أسعار الفائدة المحلية ، ويترتب علي ذلك ما يلي :

-تعديل محفظة الثروة ، التي تحتوي علي أصول أجنبية ومحلية ، حيث يؤدي انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلي زيادة الطلب علي العملات الأجنبية سواء كأصل يحتفظ به أو لاستخدامها في شراء أصول مالية أجنبية ، ويترتب علي ذلك خفض قيمة العملة الوطنية نتيجة لزيادة المعروض منها.

-تحسن وضع ميزان المدفوعات ، في ظل افتراض مرونة الطلب السعرية لكل من الصادرات والواردات ومرونة الجهاز الإنتاجي ، فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلي زيادة أسعار الواردات بالعملة الوطنية ، مما يترتب عليه تحفيز المنتجين المحليين علي إنتاج بدائل للواردات بسعر أقل لتشجيع الطلب عليها ، كما تتخفض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية ، ويؤدي ذلك إلي زيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الأجنبية ، وتكون نتيجة هذا زيادة صافي الصادرات، وبالتالي تحسن وضع ميزان المدفوعات وزيادة الناتج المحلي الإجمالي .

ج- نظام الربط التام (الدورة الكاملة) : يعرف هذا النظام بأنه أسلوب تتخلي بموجبه الدولة عن عملتها وتتخذ عملة دولة أخرى كوسيلة للدفع ووحدة للقياس، ويعتبر هذا النظام أكثر نظام الصرف ثباتاً ، حيث يفقد البنك المركزي في ظل سيطرته تماماً علي السياسة النقدية ، والتي تصبح مرتبطة بالسياسة النقدية للدولة المستخدم عملتها لنظام الربط . وبرغم ما يحققه هذا النظام من وقاية النظام المصرفي ضد مخاطر تخفيض العملة

، التي تصبح أحياناً ذات تأثير سلبي بالغ علي الاقتصاد ، إلا أنه يفقد السياسة النقدية فعاليتها ، حيث يقتصر دور البنك المركزي علي المحافظة علي ثبات سعر الصرف مستخدماً ما لديها من احتياطات دولية ، ويتخلى عن وظيفته كمقرض أخير للبنوك في أوقات الأزمات ، بما لا يضمن استقرار النظام المالي للدولة.

د- أنظمة سعر الصرف العائم: وهناك صورتين لأنظمة سعر الصرف العائم تتمثل فيما يلي:

١- نظام التعويم الحر: يطلق أحياناً علي هذا الشكل من أشكال سعر الصرف العائم " التعويم النظيف " ، حيث يترك في ظل هذا النظام سعر الصرف ليتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب ، ويقتصر تدخل البنك المركزي في سوق الصرف فقط علي حماية قيمة العملة من التقلبات العرضية ، التي قد تسببها عمليات المضاربة ، دون تدخل مباشر في تحديد قيمتها.

٢- نظام التعويم المدار : في إطار هذا النظام يترك أيضاً تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب ، ولكن يختلف عن نظام التعويم الحر في أن تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف يمتد للتأثير علي قيمة العملة بغرض تحقيق أهداف معينة، أهمها التأثير علي ميزان المدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال ، لذلك يعرف هذا النظام " بالتعويم غير النظيف. "

رابعاً: العوامل المؤثرة علي سعر الصرف:

ويعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير المتبادل فهو يتأثر ويؤثر في العوامل المحددة له ، وأيضاً في مكوناته ، ومن أهم العوامل التي تؤثر في سعر الصرف ما يلي:

١- **عرض النقد** : كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود ، بأن هناك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه . وقد أكدت المدرسة النقدية علي أهمية النقود في التأثير علي المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

٢- **الموازنة العامة** : تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير علي سعر الصرف ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل حجم الإنفاق العام مما يؤدي إلي الحد من حجم الطلب الكلي وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي ، وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي ذلك إلي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

٣- **ميزان المدفوعات** : يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين ، فإن ذلك يؤدي إلي زيادة طلبه علي العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب علي عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات

٤- **التضخم** : هناك تأثير متبادل بين سعر الصرف ومستوى الأسعار ، بمعنى أن سعر الصرف يؤثر بدرجة أو بأخرى في مستوى الأسعار ، كما أن مستوى الأسعار يؤثر بدرجة أو أخرى علي سعر الصرف ، هذا وتعدد الطرق التي يمارس بها التضخم تأثيره علي سعر الصرف ، فمن ناحية يؤدي التضخم إلي إضعاف القدرة التصديرية للدولة ، وذلك لارتفاع تكاليف إنتاج السلع والخدمات وارتفاع أسعار الصادرات مما يخفض من قدرة الدولة التنافسية في السوق الخارجية مما يؤدي في النهاية إلي انخفاض الطلب علي العملة الوطنية ، وبالتالي التأثير علي سعر الصرف بالسلب ، ومن ناحية أخرى ، فإن التضخم يؤثر في ثقة المواطنين والأجانب في العملة الوطنية ، ونتيجة لذلك تفقد العملة الوطنية وظيفتها كمخزن للقيمة، وبالتالي يلجأ الأفراد إلي الاحتفاظ بمدخراتهم بالعملات الأجنبية مما يعمل علي ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية.

٥- **التغيرات في سعر الفائدة**: تؤثر التغيرات في سعر الفائدة تأثيراً كبيراً علي سعر الصرف ، وذلك من خلال حركات الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تكون حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة ، حيث أن الأرصدة المتاحة للإقراض الدولي سوف تميل إلي الانسياب والتدفق إلي المناطق التي يكون العائد المتوقع لديها أكبر ما يمكن ، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية سوف تجذب رأس المال الأجنبي مؤدية إلي ارتفاع قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي، ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة .

٦- **تعاملات سوق الأوراق المالية** : يعتبر العامل النفسي داخل سوق الأوراق المالية من العوامل الهامة التي تؤثر في سعر الصرف ، فإذا حدث انخفاض لأسعار الأسهم في أحد الأسواق وتخوف المستثمرين الأجانب من تحقيق خسائر من استثماراتهم ، وإذا استمر تدهور أسعار الأسهم فسيخرجون من السوق ، حيث يقومون بتحويل ما لديهم من عملة وطنية إلي عملات قابلة للتحويل ، ونتيجة لذلك يزيد عرض العملات المحلية ، ويزيد الطلب علي العملات الأجنبية الأخرى، وتخفض قيمة العملة الوطنية ، هذا وقد تزيد مخاوف المستثمرين الآخرين فتدخل العملة الوطنية دائرة مستمرة من الانخفاض والتدهور.

٧- **الاضطرابات والحروب** : تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دوراً كبيراً في التأثير علي سعر الصرف ، وذلك من خلال تأثيرها علي الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة ، حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية ، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبياً ويفقد الثقة بعملة البلد بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

٨- **الإشاعات والأخبار** : تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة علي سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ، إذ أنها تعمل علي رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلي وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر ، وأن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد علي مدى تجارب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه.

خامساً: التجربة المصرية في مجال الصرف :

لقد كان للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرت بها مصر دوراً هاماً في التأثير على سعر الصرف الجنية المصري ، حيث تعددت المراحل التي مر بها السعر الصرف في مصر مع تغير الظروف ، ومن ثم سنحاول فيما يلي التعرف على تجربة مصر في مجال الصرف :

١- فترة الستينيات : بعد خروج مصر من الكتلة الأسترلينية عام ١٩٤٧م ظل الجنيه يعادل 4,1 دولار لمدة عامين ، ثم خفضت الحكومة قيمته بنسبة %٣٠ فأصبح يعادل 2,78% دولار ، وقد ارتبط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي ويتبعه صعوداً وهبوطاً في الأسواق العالمية ، واستمرت ندرة موارد النقد الأجنبي ، خاصة بعد حرب السويس ، ثم احتكار دول أوروبا الشرقية لاتفاقيات ثنائية ، وقد أبرز ذلك الحاجة إلي تخطيط موارد واستخدامات النقد الأجنبي ، فوضعت أول ميزانية للنقد الأجنبي عام 1957 ، وكانت ربع سنوية اعتباراً من 1960 . وفي هذه الفترة تفاقمت مشكلة ندرة العملات الأجنبية وتدهورت قيمة الجنيه وذلك لعدة عوامل منها:

- تزايد عجز ميزان المدفوعات بسبب تدهور محصولي القطن والذرة في السنوات الأخيرة من هذه الفترة .

- بدء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية وما ترتب عليها من التوسع في الإنفاق الحكومي لاستيراد المعدات اللازمة لمشروعات التنمية.

-استنزاف احتياطات مصر من الصرف الأجنبي في دفع تعويضات قناة السويس وتعويضات الرعايا الأجانب عن ممتلكاتهم المصادرة.

-التعويضات التي دفعت للحكومة السودانية بسبب إنشاء السد العالي.

-ما تكبدته مصر من نفقات في حرب اليمن ثم تعرض مصر لحرب 1967 وما صاحبه من تضخم الإنتاج العسكري .

-الاعتماد بصورة متزايدة علي القروض الأجنبية ليس فقط لتمويل الاستثمارات ، بل لتمويل عجز السلع الاستهلاكية.

وفى سبيل الخروج من هذه المشكلة لجأت مصر إلي صندوق النقد الدولي للحصول علي قرض يتيح لها مواجهة قصور مواردها الذاتية من النقد الأجنبي وما ترتب علي ذلك من ضرورة مراعاة المبادئ التي تنص عليها اتفاقية الصندوق فيما يتعلق بالأخذ بسعر صرف موحد والحفاظ علي الاستقرار النقدي والمالي الداخلي بما يضمن استقرار العملة الوطنية ، وقد كان ذلك من خلال برنامجين للتثبيت كان أولهما في عام ١٩٦٢م والثاني عام ١٩٦٤م.

٣- **فترة السبعينيات:** شهدت هذه الفترة عدة تطورات كان أهمها إنشاء السوق الموازية للنقد الأجنبي وتحويل سوق الصرف الرسمية والسوق الموازية إلي مجمعين للنقد الأجنبي ، وبالنسبة للسوق الموازية للنقد ا ي فهي التي يتم في نطاقها التعامل طبقاً لأسعار صرف تسمى بالأسعار التشجيعية والتي تحسب علي أساس سعر الصرف الرسمي مضافاً إليه علاوة تسمى بالعلاوة التشجيعية ، وقد حددت هذه العلاوة

بواقع 50% من السعر الرسمي للشراء و 50% للبيع ، وقد تم رفع هذه العلاوة عدة مرات حتي وصلت 79% من الأسعار الرسمية ، وقد تم إنشاء هذا السوق عام 1973م : 1995م وبالنسبة للتطور الثاني في هذه الفترة وهو تحويل سوق الصرف الرسمية والسوق الموازية إلي مجمعين للنقد الأجنبي ، أحدهما لدي البنك المركزي والآخر لدي البنوك المعتمدة . تم هذا الإجراء كنتيجة لاتفاقية مصر مع صندوق النقد الدولي 1978 بشأن الحصول علي تسهيلات ائتمانية بشرط أن يتم توحيد سعر الصرف في السوقين الرسمية والموازية اعتباراً من 1979 70 قرشاً للدولار ، لذلك صدر قرار وزاري رقم 372 لسنة 1978 والذي تم بموجبه توحيد أسعار الصرف لجميع المعاملات وأن يتم التعامل من خلال مجمعين للنقد الأجنبي ، أحدهما لدي البنك المركزي والآخر لدي البنوك المعتمدة.

٣- فترة الثمانينات: يطلق البعض علي هذه الفترة مرحلة الانفتاح الإنتاجي والعودة للتخطيط ، فهذه الفترة كانت امتداد لنظام سعر الصرف الذي كان سائداً في أوائل السبعينيات والذي يعتمد علي تعدد أسواق وأسعار الصرف ، فيوجد سعر صرف البنك المركزي وسعر مجمع البنوك المعتمدة وأسعار صرف تشجيعية كان البنك المركزي من حين لآخر وفي ظروف خاصة يعلنها لتطبيق علي بعض العمليات بهدف تشجيع أنواع من المتحصلات مثل السياحة ومدخرات المصريين خاصة التي كانت ترد في إطار الترتيبات مع الصرافة العربية ، وأخيراً أسعار صرف اتفاقات الدفع واتفاقات

التعويضات . إضافة لما سبق وفي هذه الفترة أيضاً تعددت القوانين والقرارات الصادرة والمنظمة لشئون النقد الأجنبي ، والتي سعت السلطات النقدية بها إلي زيادة عرض العملات الأجنبية والحد من جموح الطلب عليها وتنظيم التعامل في النقد الأجنبي . ولعل أهم هذه القرارات ، القرار رقم 22 لسنة 1987 الخاص بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي والسماح للبنوك المعتمدة العاملة في مصر والمرخص لها التعامل بالجنيه المصري والنقد الأجنبي بشراء النقد الأجنبي وبيعه لحسابها وتحت مسؤوليتها في نطاق هذه السوق.

٤- فترة التسعينيات : تمهيداً لتوقيع الاتفاق الرسمي مع صندوق النقد الدولي في مايو 1991 ، تم إدخال تعديلات جوهرية علي نظام سعر الصرف ، بغرض الوصول إلي سعر صرف واقعي ، حيث تم دمج السوقين معاً ، وأصبح سعر الصرف يتحدد في إطار سوق حرة واحدة وفقاً لنظام جديد للصرف قوامه ربط الدولار الأمريكي علي أساس التعويم المدار ، وتتحدد بمقتضاه أسعار صرف الجنيه المصري مقابل العملات الأخرى ، علي أساس سعر صرف الجنيه مقابل الدولار ، وسعر صرف الدولار مقابل هذه العملات في الأسواق الدولية . ووفقاً لهذا النظام "المعلن " لسعر الصرف ، يترك تحديد السعر لقوى السوق ، ويقصر تدخل السلطة النقدية في سوق النقد الأجنبي كل فترة وفقاً لمجموعة من المؤشرات ، منها التغيرات في أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي ووضع ميزان المدفوعات ، وعلي الرغم من إصدار عدد من القوانين خلال عقد التسعينات ، دعمت

نظرياً سياسة تعويم سعر الصرف ، إلا أن الممارسات الفعلية توضح استمرار تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي وفقاً لظروف العرض والطلب ، خاصة خلال التسعينات ، للحفاظ على توحيد واستقرار سعر صرف الجنيه ، وذلك كوسيلة للسيطرة على التضخم . وقد اعتمد البنك المركزي في تحقيق هذا الاستقرار في سعر الصرف على التدخل في سوق النقد الأجنبي بطريق غير مباشر من خلال عمليات السوق المفتوحة ، وذلك لتعقيم آثار زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى الداخل على سعر صرف الجنيه ، حتى لا تؤثر سلباً القدرة التنافسية للصادرات المصرية . ومع نهاية عام 1997 ، تعرض الاقتصاد المصري إلى عدة صدمات خارجية وأحداث داخلية أدت إلى الضغط على سعر صرف الجنيه الجنيه ، تمثل أهمها ما يلي:

- الإنخفاض العالمي في أسعار البترول ، ليصل سعر البرميل إلى 10 دولارات عام 1998م.

- تراجع عائدات السياحة نتيجة حادث الأقصر.

- الأزمة المالية الآسيوية ، والتي أثرت على الاقتصاد المصري.

وللحفاظ على استقرار سعر الصرف ، تدخل البنك المركزي بانعاً للدولار مستخدماً ما لديه من احتياطات دولية ، وذلك للحد من انخفاض سعر صرف الجنيه ، مما أدى إلى تآكل أرصدة الاحتياطي من النقد الأجنبي لتصل إلى 13,1 مليار دولار عام 2000، وبالرغم من ذلك استمر سعر الدولار في الارتفاع ليصل إلى 3,69 جنيهاً نهاية ذلك العام

. وفي يناير 2001 ، اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات استهدفت الحد من فقدان المزيد من الاحتياطيات الدولية وتحقيق الاستقار في سوق النقد الأجنبي ، حيث حدد سعر صرف مركزي بلغ في البداية 3,85 جنيهاً للدولار ، علي أن تلتزم البنوك وشركات الصرافة بإعلان سعر صرف لا يتجاوز 1% ارتفاعاً وانخفاضاً عن هذا السعر ، ثم أجريت بعد ذلك عدة تخفيضات في سعر الصرف المركزي ليصل إلى 4,49 جنيهاً للدولار نهاية عام 2001 ، مع زيادة هامش التحرك إلى 3% البنوك وشركات الصرافة . ونتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 ، تأثر أداء ميزان المدفوعات ، حيث انخفضت إيرادات قطاع السياحة وارتفعت تكلفة الاستيراد والتصدير ، وتضاءلت فرص قدوم رؤوس الأموال إلى المنطقة ، لإضافة إلى قيام الحكومة بسداد الديون المستحقة عليها لنادي باريس ، والشريحة الأولى من السندات الدولارية المصرية ، مما أدى لتفاقم أزمة النقد الأجنبي ، وتواصلت الضغوط علي الجنيه المصري لتعود السوق السوداء لتتشط من جديد.

وإزاء تلك الضغوط ، اضطرت الحكومة إلي اتخاذ قرار تعويم الجنيه المصري في يناير 2003 ، حيث ألغي العمل بالسعر المركزي للدولار ، وترك للبنوك حرية تحديد أسعار الشراء والبيع للنقد الأجنبي في إطار السوق الحرة للصرف الأجنبي ، مما أدى إلي انخفاض سعر صرف الجنيه ليبلغ 6,153 جنيهاً للدولار في نهاية عام 2003م بمعدل انخفاض قدره () 36,7% عن العام السابق . وقد حرص البنك المركزي في البداية علي تدعيم سوق الصرف الأجنبي ، بما يكفل استيعاب كافة

المعاملات في السوق الرسمية ، حيث قام في أواخر عام 2004 بإطلاق العمل بآلية الأنترينك الدولارى . وقد سمح ذلك بإجاء عمليات بيع وشراء الجنيه المصرى مقابل الدولار بين البنوك وبعضها ، مما ساعد على توفير النقد الأجنبى فى السوق المصرفى وقت الطلب عليه ، والحد من حدوث اختناقات فى سوق الصرف ، كما اتجه البنك المركزى عام 2005 إلى إتباع سياسة أكثر مرونة فى التعامل مع شركات الصرافة . وقد ساهمت هذه السياسة فى تحقيق تحسن نسبى فى سعر صرف الجنيه أمام الدولار ، حيث انخفض سعر الدولار الأمريكى ليصل إلى 5,697 جنيهاً بنهاية عام 2007م .

كما أثرت الأزمة المالية العالمية عام 2008 على مؤشر الارت الاقتصاد المصرى بما فى ذلك سعر الصرف بالسلب ، نجح البنك المركزى فى عام 2010 فى السيطرة على مشكلة سعر الصرف . والقضاء على السوق السوداء ، والسيطرة على معدلات التضخم من الانفلات عن طريق إطلاق مؤشر جديد للتضخم الأساسى يشتق من الرقم العام للتضخم ، ومع بداية عام 2011 واثورة 25 يناير كان لذلك تداعيات سلبية على الاقتصاد المصرى ، حيث حدث انخفاض كبير فى الاحتياطى النقد الأجنبى ، حيث فقدت مصر 21 مليار دولار حتى ديسمبر 2012 وكانت مشكلة الارت رجع المخزون من الاحتياطى النقدى الأجنبى من أهم التحديات التى تواجه البنك المركزى والتى انعكست على سعر الصرف ، حيث انخفض قيمة الجنيه أمام الدولار . وفى إطار العمل على القضاء على السوق الموازية والحد من المضاربات على

الدولار ، صدرت عدة قرارات تستهدف تصحيح أوضاع سوق الصرف ، وتحقيق اقرار النقدي . وفي هذا الإطار تم إلغاء قرارات فبراير 2015 بشأن الحدود القصوى للإيداع والسحب النقدي بالعملات الأجنبية ، كما قرر البنك ا 14 مارس 2016 انتهاج سياسة أكثر مرونة لسعر الصرف تعكس آليات العرض والطلب بهدف التغلب علي التشوهات في سوق الصرف الأجنبي ، والتي أثرت علي تداول النقد الأجنبي بالجهاز المصرفي ، حيث تم تخفيض قيمة الجنيه بمعدل 12,7% في العطاءات التي يقدمها البنك المركزي للبنوك ليلبغ المتوسط المرجح لسعر صرف الدولار 8,85 جنيه عام 2016 . وتم ذلك من خلال تحرير أسعار الصرف لإعطاء مرونة للبنوك العاملة في مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي بهدف استعادة تداوله داخل القنوات الشرعية وأنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي.

ويتضح من العرض السابق لسياسات الصرف المطبقة في مصر خلال الفترة (1991 - 2017) أن نظم الصرف المعلنه رسمياً من قبل الحكومة المصرية تمثلت في نظامين هما التعويم المدار والتعويم الكامل ، إلا أنه فعلياً تميز نظام الصرف المطبق بتدخل البنك المركزي للدفاع عن الجنيه في معظم السنوات هذه الفترة، من خلال عمليات شراء وبيع النقد الأجنبي ، بالإضافة إلي توجيه أسعار الفائدة ، وأحياناً ترك سعر الصرف حراً ليعكس قوى السوق ، ولكن بعد أن يتحقق التغير المطلوب في سعر الصرف ، يعود ليتدخل البنك المركزي في سوق النقد الأجنبي ، وهذا ما

تؤكدده البيانات الخاصة بسعر الصرف الإسمي وتغيرات احتياطات النقد
الأجنبي خلال هذه الفترة.

مجموعة متنوعة من الأسئلة على المقرر:

- س ١- تكلم عن البطالة في الأدب الاقتصادي؟
- س ٢- أذكر آثار البطالة ، وأسبابها في مصر ؟
- س ٣- وضح كيف يمكن مواجهة ظاهرة البطالة ؟
- س ٤- أذكر العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة بشيء من التفصيل؟
- س ٥- ماذا يقصد بالتضخم ، وما هي أنواعه ؟
- س ٦- كيف يمكن قياس التضخم؟
- س ٧- ما هي الآثار الاقتصادية الناتجة عن التضخم؟
- س ٨- تناول سياسة استهداف التضخم بالتفصيل من حيث المفهوم والتطور ومتطلبات تطبيقها؟
- س ٩- أذكر عوامل نجاح سياسة استهداف التضخم؟
- س ١٠- ماذا يقصد بالدين العام ؟ وما هي مكونات الدين العام المحلى؟
- س ١١- تكلم عن الدين العام الخارجى من حيث المفهوم والأنواع؟
- س ١٢- ما هي أسباب تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية؟
- س ١٣- ما هي المؤشرات الاقتصادية للدين الخارجى؟
- س ١٤- تكلم عن أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي؟
- س ١٥- تكلم عن مشكلة الدين الخارجى في مصر؟

س ١٦- أذكر الحلول المقترحة للخروج من أزمة الدين العام؟

س ١٧- اشرح بالتفصيل ماذا يقصد بإدارة الدين العام ، وما مدى أهميتها؟

س ١٨- تكلم عن سعر الصرف من حيث المفهوم والأنواع؟

س ١٩- أذكر نظريات سعر الصرف؟

س ٢٠- ما هي المشاكل التي تواجهنا عند تحديد سعر الصرف؟

المراجع التي تم الاعتماد عليها :

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- ١- عمر ، محمد عبد الحميم ، الدين العام - المفاهيم - المؤشرات - الآثار : بالتطبيق علي حالة مصر " ، القاهرة ، مركز صالح عبد كامل للاقتصاد الإسلامي ، ٢٠٠٣م
- ٢- ناصف ، إيمان عطية ونجا ، وآخرون ، التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٦م.
- ٣- عبد العزيز ، محمد ، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين ، " مصر ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٠٦م.
- ٤- بن العقلا ، محمد ، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها " ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م.
- ٥- الحداد ، حامد محمد عيد ، "تحميل تطور الدين العام المحلي في مصر خليل الفترة - (١٩٩٠ - ٢٠٠٣م) ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، السنة الخامسة والتسعون ، العدد ٤٧٤ ، ٢٠٠٤م.
- ٦- رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر المشكلات المعاصرة ، ، عالم المعرفة، الكويت ، ١٩٩٨م.
- ٧- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ٨- محمد ناظم حنفي، مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

- ٩- محمد يونس محمد، علي عبد الوهاب نجا، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٦م..
- ١٠- - عمير، شلوقي ، العلاقة بين التضخم والبطالة ومدى تحقق منحى فيلبس في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة من (١٩٨٠-٢٠١٥م) مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، مج ٢٠٠٧. ٢٠٠٧.
- ثانياً:المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. (1981), "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive time Series with a Unit Root, Econometrical, 49.
- 2- Engle, R. F. and Granger, C.W. (1987), "Co Integration and Error Representation Estimation and Testing, Econometrical,55.
- 3- Hall, D. Anderson, H. M. Granger, C.W. J. (1994), "A Co Integration Analysis of Treasury Bill Yield, Review of Economics and Statistics, 74.

4-IMF (1999) , " Exchange rate arrangements & convertibility Development & Issues " .

تحياتي لكم بالنجاح د. عبير منصور